الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٢٦**

الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٦٢ و ١٢ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقريرا الأمين العام (A/69/161 و A/69/163)

(ب) **أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/69/162)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تتيح لنا مناقشة البندين معا اليوم فرصة فريدة لتبادل وجهات النظر بشأن المسائل ذات الأهمية للقارة الأفريقية، في ذات الوقت الذي نقيّم فيه التقدم المحرز والتحديات التي تنتظرنا.

وخلال حلقة نقاش رفيعة المستوى حول موضوع ”أفريقيا التي نصبو إليها“، والتي أطلقت، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أسبوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، جرى تبادل بعض الأفكار بشأن حالة أفريقيا ومستقبلها. كما أُلقي الضوء على الدور المهم الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع به إزاء أفريقيا المستقبل.

وعندما احتفلت أفريقيا، في أيار/مايو من العام الماضي، بمرور ٥٠ عاماً على تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، أكدت مجدداً التزام القارة بالنهضة الأفريقية. وقررت أيضا تطوير الرؤية المحددة في جدول أعمال ٢٠٦٣، كرؤية جديدة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية لمدة ٥٠ عاماً قادمة، بهدف إقامة قارة متكاملة ومزدهرة وتنعم بالسلام. وأنا على يقين من القول إن أفريقيا تنهض وإنها مستعدة للوفاء بما وعدت به. والمجتمع الدولي قام بدور كبير في دعم نمو أفريقيا وتنميتها، وتظل هذه الشراكة ذات أهمية حاسمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

ومن خلال الشراكة الجديدة، أنشأت أفريقيا إطاراً اجتماعياً واقتصادياً منسقاً لتنميتها. وكما أشار تقرير الأمين العام، أُحرز تقدم كبير في التنفيذ الشامل للشراكة الجديدة في عدد من القطاعات الرئيسية.

وتطوير البنية التحتية مجال من شأنه تيسير تنويع الاقتصادات الأفريقية وإطلاق قدراتها الإنتاجية الكاملة. وباعتماد برنامج الشراكة الجديدة لتطوير البنية التحتية في أفريقيا، في تموز/يوليه ٢٠١٢، أرسى القادة الأفارقة الأساس لتطوير البنية التحتية الإقليمية والقارية الهامة. وأفريقيا تحتاج إلى محطات للطاقة الكهرومائية وخطوط نقل الطاقة لتسهيل الإنتاج. وهي تحتاج للطرق والسكك الحديدية والموانئ لتسهيل التجارة والتبادل التجاري. إنها تحتاج البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التجارة في البضائع والخدمات، فضلاً عن حاجتها إلى هياكل الحكم.

والجهود المبذولة في إطار الشراكة الجديدة في تنسيق تطوير البنية التحتية في جميع أنحاء القارة من خلال مجالات العمل ذات الأولوية التي يتضمنها برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا هي مما يستحق الثناء. فعلى مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، ومن أصل ٥١ من المشاريع والبرامج المتوخاة، تم تحديد ١٦ مشروعاً وطنياً وإقليمياً باعتبارها سريعة التمويل والتنفيذ. وقد عرضت تلك المشاريع في وقت لاحق في مؤتمر قمة داكار لتمويل البنية التحتية في أفريقيا، الذي عقد في يونيه/حزيران.

ومنذ فترة طويلة، تم تحديد النمو في القطاع الزراعي باعتباره أحد مجالات التركيز الرئيسية في التحول الإنمائي في البلدان الأفريقية. ومن المهم أن يظل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا موضع الاهتمام كإطار إرشادي لتنمية ذلك القطاع.

وتتطلب تلك المشاريع وغيرها موارد هائلة، إلا أن التمويل من قبل الحكومات وحدها لا يكفي. وينبغي الاستفادة من مصادر أخرى للتمويل، وخاصة من القطاع الخاص، بما في ذلك الصناديق المتخصصة. واعتماد المبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية لتحديد الأولويات واتخاذ المسار السريع لتنفيذ المشاريع الإقليمية الرئيسية، كان خطوة في الاتجاه الصحيح. وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي في إقامة مشاريع مشتركة عبر الحدود سيكون مهماً أيضا لكي يتسنى المضي قدما.

كما أن تحسين فرص الحصول على موارد مستدامة للطاقة النظيفة والتي يمكن الاعتماد عليها وبأسعار معقولة سيكون أمراً بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ومبادرة الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، التي تهدف إلى ضمان وصول الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠، قد سلطت الضوء على أهمية الحصول على الكهرباء.

إن الملاريا لا تزال واحدة من أخطر المشاكل الصحية التي تواجه العالم اليوم. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، كانت أفريقيا موطن ٨٠ في المائة مما يقدر بـ ٢٠٧ ملايين حالة إصابة بالملاريا في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٢. والملاريا مرض متوطن، ولا سيما في أفريقيا الاستوائية، حيث يوجد ما يقدر بحوالي ٩٠ في المائة من كل حالات الملاريا والوفيات التي تقع هناك. وتتعرض النساء الحوامل والأطفال للخطر بشكل خاص.

ومنذ عام ٢٠٠٠، حين اتخذت الجمعية العامة أول قرار بشأن الملاريا (القرار ٥٥/٢٨٤)، شهد العالم التزاماً سياسياً كبيراً في مكافحة المرض. ولنا جميعاً أن نفخر لأنه، بعد ١٠ سنوات فقط من اعتماد هذا القرار، أمكن تجنب أكثر من ١,١ مليون حالة وفاة من الملاريا.

إلا أن نجاحنا ينبغي ألا يفضي بنا إلى التقاعس. وينبغي أن نضاعف جهودنا في مكافحة الملاريا وأن نسعى جاهدين إلى بلوغ هدفنا النهائي المتمثل في القضاء التام على ذلك المرض. ويجب أن نواصل عملنا بعزم واقتناع بأن هذا المرض الذي يمكن الوقاية منه وعلاجه يمكن أيضاً استئصاله خلال جيلنا.

السيد مسوسا (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسرني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

تمثل هذه المناقشة تتويجاً ناجحاً لأسبوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لعام ٢٠١٤ الذي رفع من شأن الشراكة حقاً هنا في الأمم المتحدة في منعطف مهم للغاية، حيث تتهيأ الدول الأعضاء لتولي المهمة الهامة لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

والدول الأفريقية يغمرها الابتهاج حقاً لترؤسكم، سيدي الرئيس، هذه المداولات الهامة.

ونحن ممتنون حقاً للأمين العام على تقاريره بشأن البنود قيد المناقشة اليوم (A/69/161 و A/69/162 و A/69/163)، وريادته والتزامه المستمرين بوضع جدول أعمال أفريقيا في صميم منظومة الأمم المتحدة. ونحن نقر تماماً ونشهد بكل فخر بشراكة الأمم المتحدة القيمة مع أفريقيا، إلى جانب دعم مساعيها، الأمر الذي سيزداد قوة في السنوات القادمة بلا شك.

وتود المجموعة أيضا أن تثني على السيد ابراهيم حسن مایاكي، كبير الموظفين التنفيذيين لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، فقيادته المثالية جديرة ببالغ الثناء. ونحن نؤيد البيان الذي سيدلي به باسم الوكالة كل التأييد.

إن عام ٢٠١٤ يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا والعالم. ففي هذا العام المشهود، شهدنا إنجاز ولايات ريو+٢٠ ذات الصلة بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، واجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعقدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة لأول مرة على الإطلاق. وقد شاركت أفريقيا في كل تلك العمليات وستشارك بكل سرور في المهمة الوشيكة لدمج المدخلات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي تنفيذها في نهاية المطاف.

وفي هذا الصدد، فإن المجموعة الأفريقية تؤيد تماماً وتحيي اختيار الرئيس لموضوع الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“.

وفي كانون الثاني/يناير، صدق رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يحدد القضايا الجوهرية التي تهم القارة ويحقق التوافق في الآراء بشأن أولويات أفريقيا وشواغلها واستراتيجياتها الرئيسية التي ينبغي أن تنعكس في نتائج عملية المفاوضات لما بعد عام ٢٠١٥.

واسترشادا بالموقف الأفريقي الموحّد، سوف تساهم أفريقيا في المناقشات المتعلقة بكيفية معالجة الأعمال غير المنجزة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على اجتثاث الفقر بجميع أشكاله، وتحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي تجاه أفريقيا المتكاملة والمزدهرة والمستقرة والسلمية، أفريقيا التي يدفعها مواطنوها، وتمثل قوة نشطة على الساحة العالمية.

ولقد تزامن الشروع في العمل بالموقف الأفريقي الموحد مع صياغة رؤية جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، وهو نهج يتعلق بكيفية وجوب أن تتعلم القارة بفعالية من دروس الماضي، والبناء على التقدم الجاري حاليا، والقيام استراتيجيا باستغلال جميع الفرص الممكنة والمتاحة على المدى القريب والمتوسط، بغرض كفالة التحول الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي خلال العقود الخمسة المقبلة. ونحن نعوّل على الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء لدعم تحقيق تطلعات أفريقيا، لا سيما تنفيذ جدول أعمال الاتحاد الأفريقي – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

وفي ضوء التحديات العديدة التي تواجه القارة، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية إنشاء نيباد بوصفها الرؤية الخاصة بأفريقيا والإطار الاستراتيجي لتحقيق التحول السياسي

والاجتماعي والاقتصادي في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك الزراعة والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، والتكامل والهياكل الاساسية على الصعيد الإقليمي. وبعد مرور ما يزيد على عقدين من الزمن، لا تزال نيباد ملتزمة بتيسير البرامج ذات الأولوية في أفريقيا وتنفيذها، وبتعزيز الخطوات الإيجابية التي اتخذت بالفعل نحو تحوّل القارة.

وتلاحظ المجموعة الأفريقية بارتياح كبير أن الزراعة ما زالت في صميم جدول أعمال التنمية في أفريقيا. فالزراعة تشكل جزءا كبيرا من اقتصادات جميع البلدان الأفريقية، ولديها القدرة على المساهمة في تحقيق أولويات كبرى في القارة، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز التجارة والاستثمار داخل أفريقيا، وتسريع عجلة التصنيع والتنويع الاقتصادي، والموارد المستدامة والإدارة البيئية، وتهيئة فرص العمل لآلاف الشباب، وتحسين سبل المعيشة.

وخلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، رحّبنا واحتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وهذه السنة، في ذروة الاحتفال بسنة الزراعة في أفريقيا ٢٠١٤، احتفلنا بإعادة إحياء البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، من خلال اعتماد إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، وذلك على يد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والعشرين، التي انعقدت في غينيا الاستوائية خلال حزيران/يونيه.

إن التوجه الرئيسي للإعلان هو تعهّد الحكومات الأفريقية بالحفاظ على زخم التنمية الزراعية في العقد المقبل من خلال زيادة الاستثمار المالي في الزراعة، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد المحلية وتخصيص ١٠ في المائة من النفقات العامة لهذا القطاع؛ والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥؛ وتخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال النمو الزراعي الشامل؛ وكفالة نمو القطاع بنسبة ٦ في المائة سنويا؛ وتعزيز التجارة داخل أفريقيا؛ وتوطيد القدرة على الصمود والحد من قابلية التأثر بالمناخ؛ وتعزيز المساءلة المتبادلة. ونود أن نؤكد على أهمية الشراكات والتعاون الدولي في تحقيق أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

وتظل تنمية الهياكل الاساسية أولوية رئيسية لأفريقيا، حيث تؤدي نيباد دورا محوريا في ذلك من خلال تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الاساسية في أفريقيا. ونلاحظ على النحو الواجب الجهود المبذولة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بما في ذلك جهود تأمين الأموال من أجل تنفيذ ١٦ مشروعا رائدا تتعلق بالهياكل الاساسية المحددة كمكاسب سريعة للتمويل والتنفيذ. ونرحب بمؤتمر قمة داكار للتمويل الذي انعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤، والذي أقرّ برنامج عمل داكار لتمويل المشاريع الرائدة تلك التي تتعلق بالهياكل الاساسية. ونلاحظ العقبات الرئيسية التي تعترض تمويل تنفيذ مشاريع برنامج تطوير الهياكل الاساسية في أفريقيا، ولذلك ندعو إلى تعبئة الموارد من جميع المصادر، العامة والخاصة على السواء.

وقبل ما يزيد على عقد من الزمن، أقدم رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهو برنامج الحكم الرئيسي لنيباد، الذي يهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد في القارة. ومن خلال الموقف الأفريقي الموحد، عقدت البلدان الأفريقية العزم على اتخاذ تدابير إضافية لمكافحة الفساد، وتعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجيدة، وتحقيق الشفافية والمساءلة، خاصة في ميدان إدارة الموارد الطبيعية، وعلى زيادة مشاركة المجتمع المدني. ونحن نرحب بانضمام غينيا الاستوائية إلى الآلية، مما يصل بعدد الدول الأفريقية المتطوعة إلى ٣٤ دولة. ونلاحظ مع القلق البطء في وتيرة استعراض الدول الأعضاء، ونشجع الوكالة على البحث في سبل معالجة العوامل المسببة لمثل هذا التأخير، بما في ذلك القيود المالية.

وتتوجه المجموعات الأفريقية بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المعنون ”أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/69/162). ونحن ننوّه بالصلات التي لا تنفصم بين التنمية والسلام، والأمن، والاستقرار. ومن خلال الموقف الأفريقي الموحّد، أكدنا مجددا أن السلام والأمن ضروريان لتحقيق طموحات التنمية في القارة، خاصة بالنسبة إلى البلدان التي اجتاحتها الصراعات أو تلك الخارجة منها. وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون بالتصدي للأسباب الجذرية للصراعات ومنع نشوب الصراعات المسلحة، بما في ذلك عن طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية.

وتظل الملاريا مشكلة صحية خطيرة لأفريقيا. فهي بلا شك من المسائل التي تتطلب اهتمامنا المتواصل إلى ما بعد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن غير المقبول تماما لهذا المرض الذي يمكن الوقاية منه وعلاجه كليا أن يستمر في قتل آلاف الناس في قارتنا، لا سيما الأطفال منهم. ونرحب باستمرار التزام المجتمع الدولي بالقضاء على مرض الملاريا وغيره من الأمراض، مثلما تؤكد عليه مقترحات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

ونرحب أيضا بإعلان مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا لعام ٢٠١٣، الذي أكد من جديد التزام الحكومات الأفريقية بالإسراع في تنفيذ الأطر القائمة، بما في ذلك إعلان أبوجا وخطة العمل بشأن دحر الملاريا في أفريقيا لعام ٢٠١٣. ونلاحظ بقلق بالغ أن مستوى التمويل لمكافحة الملاريا أقل بكثير من الموارد اللازمة لتحقيق التغطية الشاملة من خلال التدخلات. لذلك، ندعو البلدان المتقدمة النمو وغيرها من الشركاء إلى الوفاء بجميع الالتزامات المتعهد بها تجاه القضاء على هذه الآفة.

إن تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا حاليا يدل على الحاجة الملحة إلى تضافر الجهود الدولية لمساعدة البلدان الأفريقية على تحسين نظمها الصحية، وبناء القدرات الأساسية لتحسين إمكانية الحصول على المياه، والصرف الصحي، والخدمات الصحية. وتعتقد المجموعة الأفريقية أن فيروس إيبولا هو تنبيه آخر لنا، وأن العمل كالمعتاد يجب ألاّ يبقى سائدا بينما نسعى إلى صياغة مجموعة الأهداف الرامية إلى توجيه العمل الانمائي على الصعيد العالمي لسنوات عديدة مقبلة. ويجب إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات أشد الفئات ضعفا، وأن تكون موضوع الوسائل الكافية لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بطريقة توازي التحديات الهائلة.

واسمحوا لي أن أثني على الإجراءات الطارئة التي اتخذها الأمين العام، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، بغية وقف تفشي هذا المرض وعلاج المصابين به، وتوفير الخدمات الأساسية، والحفاظ على الاستقرار، ومنع تفشي المرض في البلدان غير المتضررة.

وأود أن أختتم كلامي بزيادة التأكيد على أهمية الوفاء بالالتزامات المتعهد بها لأفريقيا، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ضوء العديد من التحديات التي تواجه القارة، أكدت الدول الأعضاء، من خلال نتائج مؤتمر ريو + ٢٠، على أهمية تعاون المجتمع الدولي في دعم جهود أفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة فيها، واعترفت بوجوب إيلاء المزيد من الاهتمام لأفريقيا، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات المتعلقة باحتياجاتها الإنمائية والمتفق عليها سابقا.

لذلك، ندعو الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالوعود والالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بروح من توافق آراء مونتيري، ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية في غلين إيغلز. فاستعادة الثقة، وبناء الثقة، وتعزيز الاحترام المتبادل في الشراكات العالمية أمور تقتضي أن نقطع شوطا طويلا من أجل تحقيقها.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني معا أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أثناء المناقشة المشتركة الجارية اليوم حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا ٢٠٠١-٢٠١٠. وتعرب وفودنا عن امتنانها للأمين العام على تقاريره الثاقبة (A/69/161 و A/69/162 و A/69/163) في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة.

ترتبط منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا بروابط قوية من التاريخ والثقافة. وتلك الروابط التي يعززها النضال المشترك لنيل الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي، وضد الاستعمار والفصل العنصري، تتجلّى الآن في استمرار سعينا المشترك لتحقيق السلام والعدالة والتنمية المستدامة. فهي أمور تدعم العلاقات الأخوية القائمة تقليديا بين منطقتينا.

إن المناقشة اليوم تجري على خلفية وباء فيروس إيبولا الذي لم يسبق له مثيل، والذي يجتاح في الوقت الحالي بلدانا في غرب أفريقيا. فهذا الوباء يهدد بتقويض بناء السلام ومكاسب التنمية في القارة، ويسبب مخاطر شديدة أوسع نطاقا على الصعيد العالمي. وتغتنم الجماعة الكاريبية هذه الفرصة لتعرب عن تضامننا مع البلدان المتضررة، وأبرزها غينيا، وليبريا، وسيراليون، ومع القارة ككل. ونحن ندعو إلى استجابة عالمية واسعة النطاق ومتعددة الجوانب من أجل وقف امتداد المرض، وتعزيز النظم الصحية على سبيل الأولوية، وإصلاح أي آثار سلبية على السلام والتنمية.

وتجدد الجماعة الكاريبية دعمها المبدئي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والملكية والقيادة الأفريقية هما عاملان أساسيان لنجاح إطار نيباد. لذلك، نؤكد على أهمية مواءمة الدعم الدولي مع الأولويات التي يحددها الأفارقة أنفسهم.

إن جماعتنا ترحب أيضا بوضع جدول أعمال القارة ٢٠٦٣ كإطار ذاتي استراتيجي مشترك للنمو الشامل والتنمية المستدامة إبّان تحوّل أفريقيا على مدى السنوات الخمسين المقبلة. وجدول أعمال ٢٠٦٣ يسعى إلى تحقيق الرؤية الأفريقية تجاه أفريقيا المتكاملة والمزدهرة والسلمية، والأهم من ذلك أنها تشمل هدفا قريب المدى لجعل أفريقيا خالية من الصراعات. وتعتقد الجماعة الكاريبية أن جدول الأعمال يستحق الدعم القوي من المجتمع الدولي، إلى جانب الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بغرض كفالة أن تتحقق أهدافها تماما.

وفي هذا السياق، إن التهديدات المباشرة للسلام تحتاج إلى أن يجري التصدي لها بفعالية، ويتعين إنشاء آليات قابلة للبقاء بغية منع نشوب الصراعات وبناء السلام، أو تعزيزها. وحالات الصراع القائمة، والتهديد الناجم عن الإرهاب، والتطرف العنيف، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أمور سوف تختبر عزم أفريقيا والمجتمع الدولي معا على رؤية السلام والتنمية يسلكان في القارة مسارا مستديما ولا رجعة فيه.

وحتى مع مواصلة أفريقيا كفاحها لمواجهة تحديات كبيرة للسلام والتنمية، شهدت القارة تحقيق مكاسب إنمائية رئيسية في الآونة الأخيرة. فقد أظهرت المنطقة مرونة قوية، وسجّل الناتج المحلي الإجمالي نموا بلغ معدله ٤ في المائة عام ٢٠١٣. ووفقا لتقرير عام ٢٠١٤ الصادر عن مجلة التوقعات الاقتصادية الأفريقية، من المنتظر أن يعود النمو في أفريقيا إلى مستوى ما قبل الأزمة ليسجّل نسبة ٦,٥ في المائة. وفي حين أن ذلك يبشّر بالخير، فإن معدل النمو هذا لا يزال أقل من هدف ٧ في المائة الذي يعتبر حاسما بالنسبة إلى الحد من الفقر بصورة مستدامة، والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. علاوة على ذلك، لا يزال يتعين تقييم أثر فيروس إيبولا تقييما كاملا على الآفاق الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في أفريقيا.

لذلك، هناك حاجة واضحة إلى تعزيز الدعم الدولي من أجل توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن وكفالة استدامتها. والتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي، بما في ذلك تلك المعنية بأفريقيا على وجه الخصوص، بحاجة إلى أن تُحترم احتراما كاملا. بالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام، يتعين إحراز المزيد من التقدم وبدرجة كبيرة في معالجة مشاكل ديون القارة. ويتعين جعل النظام التجاري الدولي أكثر استجابة لمقتضيات التنمية، بغية تحقيق المكاسب المحتملة في أفريقيا. وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون أيضا أولوية هامة في كفالة تسخير الإمكانات الإنتاجية في أفريقيا تسخيرا كاملا. وسيظل دور التعاون بين بلدان الجنوب جزءا لا يتجزأ من التصدي العالمي لتحديات التنمية في أفريقيا.

وتلاحظ الجماعة الكاريبية مع التقدير المبادرات الرئيسية التي تجري من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، بغية دعم التنمية الزراعية والأمن الغذائي بوصفهما بندا رئيسيا في استراتيجية التنمية في المنطقة. ونلاحظ أيضا الجهود المكثفة التي تبذلها البلدان الأفريقية للإسراع في تطوير البنية الأساسية للتنمية، بما في ذلك قطاع الطاقة الحيوي. وبرنامج عمل داكار، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٤، يوفر إطارا لتمويل المشاريع الرئيسية للبنى التحتية الإقليمية، التي تعتبر حاسمة بالنسبة إلى اطلاق إمكانات النمو في أفريقيا.

وتواصل الجماعة الكاريبية دعم أفريقيا في سعيها لتحسين الحكم والمساءلة، مما يعكس التزامنا المشترك في هذا الصدد. وتزايد انخراط البلدان الأفريقية في عمليات الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران دليل على فعالية هذه الآلية في تعزيز الحكم الرشيد في القارة. ونشاطر أفريقيا أيضا التزامها بتفعيل الدور المحتمل للنساء والشباب في تعزيز السلام الدائم والتحول الاجتماعي والاقتصادي.

وتعرب الجماعة الكاريبية عن الأمل في أن يستمر الاستقرار الذي تشهده معظم البلدان الأفريقية، وأن يتم التغلب على النكسات التي يواجهها السلام والأمن. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمنع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، وهي أمور بالغة الأهمية لتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة. ونؤكد من جديد تأييدنا لتطلع أفريقيا صوب شغل مقعد دائم في مجلس الأمن، وتعزيز وجودها غير الدائم فيه.

إن عبء الأمراض يشكل عقبة مستمرة أمام التقدم في أفريقيا، كما الحال في منطقتنا بالذات. ولا تزال الملاريا تمثل تحديا كبيرا لأفريقيا، ولمزيد من البلدان النامية. وتقدّر منظمة الصحة العالمية أن ٢٠٧ ملايين إصابة بهذا المرض في عام ٢٠١٢ أدت إلى قرابة ٦٢٧٠٠٠ حالة وفاة، معظمها في أفريقيا. وفي حين تم تحقيق مكاسب كبيرة منذ عام ٢٠٠٠ في مجال مكافحة الملاريا، من الواضح أن ثمة ضرورة لتكثيف العمل بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذا المجال، والتوصل إلى القضاء التام على هذا المرض في نهاية المطاف.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل تهديدا رئيسيا آخر للصحة والرفاه في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. في آيار/مايو من هذا العام، انضمت الجماعة الكاريبية إلى الاتحاد الأفريقي لاستكشاف دور المسؤولية المشتركة وجدول أعمال التضامن العالمي في وضع حد لوباء الإيدز في منطقة البحر الكاريبي، بالاعتماد على الدروس المستفادة من خارطة الاتحاد الأفريقي بشأن المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي من أجل التصدي لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وداء السلّ والملاريا في أفريقيا. ويسرت عملية التعاون تلك المزيد من الروابط بين بلدان المنطقتين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية فيها واستجاباتها الصحية. إن التهديد المتبادل الذي

تشكله الأمراض غير المعدية في منطقتينا هو مجال آخر للاهتمام والتعاون المشتركين.

وفي الختام، فإن الجماعة الكاريبية تؤكد مجددا التزامها بالتعاون مع أفريقيا في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجه إرساء السلام والتنمية والمساهمة معا نحو عالم ينعم بمزيد من الازدهار والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بولسن (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

إن الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي التي اعتمدت في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٧ في لشبونة تشكل الإطار الاستراتيجي لاستمرار توسيع نطاق تعاوننا وحوارنا مع أفريقيا. وتحدد شراكة شاملة بين الأنداد وتبتعد عن النهج التقليدية للجهات المانحة والمتلقية نحو الانخراط في حوار سياسي منتظم. وتسترشد شراكتنا بالمبادئ الأساسية للوحدة الأفريقية، والترابط بين أفريقيا وأوروبا، والقيم والمصالح المشتركة، فضلا عن الملكية والمسؤوليات المشتركة. تلك أيضا مبادئ أساسية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

في مؤتمر القمة الرابع بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، الذي عقد في نيسان/أبريل في بروكسل، جدد قادة الاتحاد الأوروبي والقادة الأفارقة التزاماتهم بالعمل معا واتفقوا على التركيز على أولويات خمس، ألا وهي السلام والأمن؛ الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان؛ والتنمية البشرية؛ التنمية المستدامة والشاملة والنمو والتكامل القاري؛ والمسائل العالمية والناشئة. والتزمنا أيضا بالتشاور والعمل في شراكة خلال المفاوضات القادمة بهدف التوصل إلى نتائج توافقية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

ويدرك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به الدور الأساسي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تحديد أطر سياسات وبرامج القارة، وفي الوقت نفسه الاحترام الكامل لمفاهيم التضامن وكجهة رصد للالتزامات التي قطعت صوب الآحتياجات الإنمائية لأفريقيا. ويشمل دعمنا الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بوصفها الإطار الرئيسي الذي تقوده أفريقيا لرصد وتعزيز الحوكمة الرشيدة في القارة. كما ندعم برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. ويتمثل هدفنا في دعم التكامل السياسي والاقتصادي لأفريقيا من خلال تعزيز التجارة، وترسيخ الشراكة السياسية، وزيادة التعاون في المجالات الجديدة الواعدة ودعم بناء القدرات المؤسسية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية. ويظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكبر شريك تجاري وإنمائي مع القارة الأفريقية.

إن تعزيز نظم الحكم الديمقراطية والشفافة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية عنصران رئيسيان في الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي. ويتمثل الهدف من الشراكة في تيسير حوار مفتوح وموسع بشأن جميع المسائل ذات الصلة، بما في ذلك حقوق الإنسان والتمتع الكامل بتلك الحقوق.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في معالجة العديد من التحديات الأمنية في القارة، سواء من خلال عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا ومن خلال إنشاء منظومة السلم والأمن الأفريقية. وقدمنا دعما كبيرا لتلك العمليات منذ عام ٢٠٠٤ تزيد قيمته على ١,٢ بليون يورو. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك، على

النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق الطموحة التي وضعت في مؤتمر قمة أفريقيا – والاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٤. لذلك سنواصل على نحو وثيق متابعة أطر السياسات العامة التي تأخذ أفريقيا بزمامها ودعم تنفيذها، لا سيما في سياق الشراكة الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

ما برحت أفريقيا تواجه عبئا ثقيلا من الأمراض التي يمكن الوقاية منها أو علاجها والتي تتسبب في حالات وفاة ومعاناة لا يمكن وصفها بينما تحول في الوقت ذاته دون تحقيق التنمية الاقتصادية. فالملاريا والفيروسات الفتاكة الأخرى مثل فيروس الإيبولا، وفيروس نقص المناعة البشرية، تفرض عبئا هائلا على أفريقيا، لا سيما على النساء والأطفال والفئات الأكثر ضعفا. وتم إحراز تقدم كبير في إطار الكفاح العالمي لدحر الملاريا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في أفريقيا. وقد أظهرت التجربة أن جهود الوقاية يمكن أن تحقق نتائج مثيرة للإعجاب حينما تدعمها نظم صحية قوية وفعالة. ولكن ذلك التقدم سيتبدد سريعا إذا تراخينا في جهودنا المشتركة.لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لزيادة خفض عدد حالات الإصابة بالملاريا والوفيات الناجمة عنها.

ولا يمكن تحقيق ذلك بدون الاستثمار المستدام والإرادة السياسية. إن مكافحة أمراض من قبيل الملاريا من خلال تعزيز نظم الصحة الوطنية، في رأينا، سيكون من بين أنجع السبل للتخفيف من حدة الفقر وتشجيع التنمية المنصفة والمستدامة. ولا بد لنا من زيادة الاستثمار في القوى العاملة في مجال الصحة وبناء القدرات لكفالة تكافؤ فرص الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية من خلال تنفيذ نظام التغطية الصحية الشاملة. إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بوصفه أكبر الجهات المانحة في العالم بوجه عام وفي قطاع الصحة بصفة خاصة، سيواصل العمل مع الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا، ومع منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات والآليات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمواطنين، لدعم الاستجابات الوطنية في تعزيز النظم الصحية بغية التصدي على النحو الواجب للملاريا والأمراض الأخرى.

وأختتم بالتأكيد على أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لا يزال ملتزما التزاما كاملا بدعم أفريقيا والأفريقيين في مساعيهم صوب إحلال السلام وإقامة الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

السيد تن (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ألا وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وبلدي، ميانمار.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقاريره الشاملة (A/69/161 و A/69/162 و A/69/163) التي توافينا بمعلومات مستكملة قيمة وتوصيات عملية، والأهم من ذلك كله، تبين لنا سبل المضي قدما لتحقيق التنمية في أفريقيا.

وتولي رابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية كبيرة لعلاقاتها العريقة مع أفريقيا. وقد قامت صداقتنا منذ مؤتمر باندونغ بين الدول الآسيوية والأفريقية في إندونيسيا منذ ستة عقود، حيثما تقاسمنا نفس التطلعات من أجل التنمية ومستقبل منطقتينا. وقد تكونت أسس علاقاتنا على أساس الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة وجرى تعزيزها من خلال الحوار المنتظم في المحافل الإقليمية والدولية. إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على أساس التضامن والصداقة القديمة، أعربت عن دعمها للتنفيذ الكامل والفعال للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تمثل رؤية جماعية وإطارا استراتيجيا للتنمية في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين.

ومن دواعي سرورنا البالغ في رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن أفريقيا شهدت نموا اقتصاديا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط معدل النمو ٤ في المائة في عام ٢٠١٣. ويمكن أن يعزى ذلك الإنجاز إلى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما نشيد بالتقدم الذي أحرزه العديد من أصدقائنا الأفارقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه، ندرك تماما التحديات التي تواجهها بعض البلدان الأفريقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ولذلك فإن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تؤيد دعوة الشركاء الإنمائيين للقارة إلى بذل كل جهد ممكن للوفاء بتعهداتهم لتلك البلدان الأفريقية التي لم تحقق بعد معظم الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمار المباشر الأجنبي.

ومن الأهمية بمكان التوصل إلى موقف مشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يمكن أن يعالج الشواغل المتبادلة للمنطقتين الأفريقية والآسيوية. ومن الضروري التأكد من أن جهودنا الرامية إلى تحقيق تلك الغاية مستدامة وشاملة ومحورها الإنسان. إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا مستعدة للعمل جنبا إلى جنب مع شركائنا الأفارقة في ذلك المسعى. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان إيلاء اهتمام خاص للأولويات التي حددها الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعتمد من الاتحاد الأفريقي وأن تنعكس تلك الأولويات بالكامل في صياغة خطة التنمية.

والسلام والأمن هما محور جميع أشكال التنمية. وبدونهما، سيكون من المستحيل إحراز تقدم. وتشير رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى أن بعض المناطق في القارة الأفريقية لا تزال تعاني من عدم الاستقرار والنزاع المسلح. وإضافة إلى ذلك، فإن تفشي فيروس الإيبولا في الآونة الأخيرة يمثل عقبة إضافية أمام إحراز التنمية. ونشجع ونشيد بعمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في معالجة تلك الشواغل، منذ اعتمادها في عام ٢٠٠١.

ويسر الرابطة أيضا أن تعلم بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/69/161). ومن المشجع أيضا زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بالرغم مما شهدته من اتجاه تنازلي في العامين الماضيين، كما حافظت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على اتجاه تصاعدي.

إن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ونجاح الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أثبت قيادة القادة الأفارقة القديرة وقدرتهم على تحقيق السلام والتنمية في قارتهم. وفي الوقت نفسه، لا يزال تعزيز ومواصلة الشراكة العالمية يضطلع بدور هام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية.

كما نرحب بتنظيم أسبوع أفريقيا – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مؤخرا ونتائج استعراض شراكات وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الذي يعطي أولوية للمسائل البيئية، وتنمية الموارد البشرية، مع التركيز على اتباع نهج الإدارة القائمة على النتائج والقواعد. وإضافة إلى ذلك، ترحب الرابطة بصياغة جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ والتطلع إلى أفريقيا القارة الخالية من النزاعات. ويحدونا الأمل في أن يقدم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة دعمهما الكاملين لتنفيذ جدول أعمال ٢٠٦٣، نظرا لكونه رؤية إنمائية وضعها مواطنو أفريقيا. وفي ضوء ذلك، نأمل في إمكانية أن يسهم تعاوننا في ظل أطر التعاون الثنائي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال برامج بناء القدرات والمنح الدراسية

في أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتحقيق الفوائد العملية للبلدان الأفريقية لصالح جداول أعمالها الإنمائية.

والملاريا مرض شائع يفرض عبئا ثقيلا للغاية على منطقتي رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأفريقيا على السواء. إن حالة الملاريا بالنسبة لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا متفاوتة ومتباينة، ولكننا ما زلنا نواجه التحديات المشتركة في التوصل إلى حل معا. لذلك، ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا باتخاذ القرار مؤخرا ٣٠٨/٦٨، المعنون ''تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥''. ويحث القرار الحكومات – إلى جانب وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات والمؤسسات الخاصة – على العمل معا للتغلب على التحديات والتعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المبينة في خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا لشراكة دحر الملاريا والأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالاختتام الناجح في عاصمتنا، يانغون في ٢٩ أيلول/سبتمبر، للمنتدى الإقليمي بشأن فرص مشاركة قطاع الشركات في مكافحة الملاريا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونظمت المنتدى الذي استمر ليوم واحد شراكة دحر الملاريا وشركاؤها وسعت إلى تحديد الفرص المتاحة لتعزيز شراكات القطاعين العام والخاص من أجل دعم الاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة الملاريا. كما ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالمساعدة القيمة التي يقدمها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز وداء السل والملاريا إلى البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على تلك الأمراض.

كما نعرب عن تقديرنا لاستجابة الأمين العام السريعة التي تمثلت في إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا في أكرا. ويجب علينا جميعا الاتحاد لمكافحة وباء الإيبولا، إذ أصبح خطرا يهدد التنمية والأمن البشري خارج أفريقيا. وستقدم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا كامل دعمها إلى الجهود الأفريقية لمكافحة الأمراض الوبائية وهي على استعداد لتشاطر وتبادل المعلومات والخبرات في مجال التصدي لها.

وأخيرا، تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا دعوة الأمين العام إلى مواصلة دعم المجتمع الدولي للمساعدة في تعجيل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنمو المستدام في أفريقيا وتحقيق المواءمة بين تلك المساعدة وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفي الختام، تود الرابطة أن تؤكد من جديد على تضامنها ودعمها لمساعي أصدقائنا الأفارقة والمجتمع الدولي لتحقيق قدر أكبر من التقدم في تنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لصالح الشعوب الأفريقية.

السيدة هزارا تشانا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة المشترَكة للجمعية العامة، التي تتزامن مع ذروة أسبوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لعام ٢٠١٤. ويسرني جداً أن أراكم، سيادة الرئيس، تترأسون جلسة مكرَّسة لبندٍ في جدول الأعمال هامٍّ جداً لأفريقيا، وينسجم انسجاما تاما مع موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة، أي، ''إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥''. وأفريقيا شريك هامٌّ في هذه الخطة الإنمائية العالمية الحيوية. وكما أشار سفير ملاوي ورئيس المجموعة الأفريقية في البيان الذي ألقاه بالنيابة عن المجموعة، التي تشارك فيها تترانيا مشاركة كاملة، إنَّ أفريقيا مستعدة للمشاركة في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وإننا نشكر الأمين العام على تقاريره المُدرجة في بنود جدول الأعمال قيد النظر اليوم (A/69/161 و A/69/162 و A/69/163)، وعلى إشرافه والتزامه بإبقاء أفريقيا على جدول أعمال جميع

أنشطة الأمم المتحدة. ونُحيِّي أيضاً السيد إبراهيم حسَّان مياكي، كبير الموظفين التنفيذيين لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، وأمانة النيباد كافة على عملها الجيد المتواصل في تنفيذ برامج النيباد بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي. ونوجِّه التحية أيضاً إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين الذين يدعمون تنفيذ جدول أعمال النيباد.

إنَّ هذه المناقشة المشترَكة تجري في مرحلة دقيقة جداً، بينما العالم يستعد للمفاوضات الحكومية الدولية الحاسمة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المقرَّر أن تبدأ في مطلع السنة المقبلة. وهذه العملية البالغة الأهمية ستعقب استيفاء ولايات مؤتمر ريو+٢٠، بما يشمل أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي قدَّم مجموعة مفيدة من الأهداف والغايات لإدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونلاحظ بكثير من الارتياح أن الاقتراح أخذ في الاعتبار معظم تطلعات أفريقيا الإنمائية الواردة في الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا يبعث فينا الأمل بأنَّ أفريقيا ستحظى بمُلكية كاملة للأهداف حالما تُعتمَد في أيلول/سبتمبر من العام المقبل.

وإننا على ثقة بأنَّ الاقتراحات من عمليات متابعة أخرى لمؤتمر ريو +٢٠، بما يشمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي اجتمع للمرة الأولى برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، ستُسهم في خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥، تُلبِّي تطلعات البلدان النامية والمتقدِّمة النمو على السواء.

ومن الأهمية القصوى لتنزانيا وأفريقيا القضاء على الفقر بجميع أشكاله. فالفقر تحدٍّ مزمن لا يمكن التغلب عليه في عصر الأهداف الإنمائية للألفية. لذا، من الحتمي أن تُعالِج خطة ما بعد عام ٢٠١٥ العمل غير المنجَز للأهداف الإنمائية للألفية بشأن جوانب الفقر والجوع، وصحة الأمومة والطفولة، والقضاء على الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسلّ والملاريا، وضمان شراكة عالمية معززة من أجل التنمية.

وتودّ تنزانيا أن تؤكد أهمية وسائل التنفيذ، الشرط المسبَق لبلوغ التنمية المستدامة. وقد قررت بلداننا تعزيز تعبئة الموارد المحلية. لكننا ندرك إدراكاً كاملاً أنَّ تلك الموارد بحدِّ ذاتها غير كافية لتلبية الاحتياجات الإنمائية لبلداننا وقارتنا. وسنواصل دعوة شركائنا في التنمية إلى الوفاء بوعودهم والتزاماتهم التي قطعوها لأفريقيا في منتديات مختلفة، على صعيد التمويل، والتجارة، وبناء القدرات، والأهمّ من ذلك، نقل التكنولوجيا. وتنزانيا تنتظر بشغف اختتام المناقشات بشأن إرساء آلية لنقل وتعميم التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً على البلدان النامية. ولا يمكنني إلاَّ أن أؤكد أنَّ ذلك يجب أن يكون في هذه المرحلة جزءاً لا يتجزَّأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما هو متوخًّى في وثيقة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المُرفق).

إنَّ النيباد مفخرة أفريقيا. فقد أسهمت تدريجياً طوال سنين منذ اعتمادها، في تحقيق رؤية أفريقيا وإطارها الاستراتيجي للتحوُّل السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتعلق بالمجالات ذات الأولوية، بما يشمل الزراعة والأمن الغذائي، والتكامل الإقليمي والهياكل الأساسية، وتغيُّر المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، والحوكمة السياسية والاقتصادية. ونحن على ثقة بأنَّ خطة النيباد ستواصل تأييدها الكامل لتطلعات أفريقيا الإنمائية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما يوحي بها جدول الأعمال الأفريقي ٢٠٦٣.

لقد احتفلنا في السنة الماضية بالذكرى السنوية العاشرة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. واحتفلنا هذا العام بسنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، مع اعتماد إعلان مالابو بشأن النمو والتحول الزراعيين المعجَّلَين لتحقيق الازدهار المشترك وتحسين سبل المعيشة، التي تُعيد سنَّ خطة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للعقد المقبل. والحكومة التنزانية تنفِّذ فعلياً الإجراءات التحويلية التي ينطوي عليها الإعلان، بما يشمل ما يتعلق بالاستثمار المتزايد في الزراعة عبْر حشد الموارد المحلية والشراكة المعززة، فضلا عن تعزيز الزراعة الذكية مناخياً. ومنذ توقيع اتفاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١٠، أطلقت الحكومة خطة تنزانيا للاستثمار في الأمن الغذائي، وهي خطة استثمارية مدتها ١٥ عاماً، وهدفها النهائي هو المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني، ودخل الأسَر المعيشية والأمن الغذائي، بما ينسجم مع تطلعات التنمية الوطنية والقطاعية. والبرامج الوطنية مثل ممر النمو الزراعي الجنوبي في تنزانيا وقرار ‹كيليمو كوانزا› يطوِّران فعلاً قطاع الزراعة في تنزانيا. ولا يمكننا هنا إلاَّ أن نؤكد أهمية القيادة والمُلكية الوطنيتين في تحقيق هذه التطلعات الإنمائية الهامة لشعبنا.

إنَّ الهياكل الأساسية قطاع هامٌّ أيضاً لكي تُحقِّق تنزانيا وأفريقيا طموح التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي. ونحن نحيِّي وكالة النيباد على التنفيذ الثابت لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الذي يجري بموارد متاحة محدودة. ونلاحظ أنَّ التطوير المستدام للبنية التحتية سيقتضي حشد الموارد المالية من جميع المصادر، بما يشمل القطاع الخاص. وإننا نرحب بخطة عمل داكار التي اعتُمِدت في حزيران/يونيه لتمويل ١٦ مشروعاً تجريبياً للبنى التحتية في أفريقيا، بما في ذلك في منطقتنا دون الإقليمية، شرق أفريقيا. وندعو الشركاء في التنمية إلى دعم مساعي أفريقيا في هذا الصدد.

إنَ تنزانيا ملتزمة التزاماً كاملاً بالآلية الأفريقية المنبثقة عن النيباد لاستعراض الأقران، التي يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز الحكم الرشيد في جميع أنحاء القارة.

وتمثل عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وسيلة مفيدة لبناء القدرات في ما يتعلق بمراقبة الحكم وبناء الشراكات وتعزيز مناصرة الكفاءة والفعالية والشفافية في القيادة. ونحن نلاحظ القيود التي تواجه العملية، والتي تؤثر على التنفيذ الأمثل لولايتها. وإننا نحيِّي فريق الشخصيات البارزة الأفريقية لاستعراض الأقران، بقيادة السيدة فطومة ندانغيزا، على توجيه أعمال الآلية. وتنزانيا من بين ١٧ بلداً خضع بالفعل لعملية استعراض الأقران. ونحن الآن نرسِّخ المكاسب التي تحققت في مجال الحكم، والتي ميَّزت بلدنا منذ استقلاله.

وننفذ حالياً إصلاحاً دستورياً، هدفه النهائي وضع دستور جديد لجمهورية تنزانيا المتحدة، وذلك لقيادة شعبنا نحو مستقبل آمن ومزدهر. وقد بلغت عملية صياغة الدستور مرحلة حاسمة، حيث اعتمدت الجمعية الدستورية مشروع دستور. والمرحلة الحاسمة المقبلة هي إجراء استفتاء، سيتيح للمواطنين فرصة تحديد وضع مشروع الدستور ذاك.

قيل من قبلُ في هذه القاعة بالذات إنَّ لدى أفريقيا حلولاً للتحديات الأفريقية. وإذا جاز لي، فإنني أضيف أنه لدى كل دولة من دولنا أيضا حلول لتحدياتنا الوطنية. والأبواب مفتوحة دائماً أمام ذوي النوايا الطيبة الذين يواصلون مدَّ يد العون لأفريقيا ولبلد كلٍّ منَّا في التصدي للتحديات العديدة التي نواجهها.

وفي السنوات العشر الماضية، سجَّلنا بعض النجاحات في مكافحة الملاريا. فقد أمكن إنقاذ حياة أكثر من مليون شخص، وخُفِّض معدل الوفيات بأكثر من الربع عالمياً، وبواقع الثُلُث في أفريقيا، عبْر الجهود التعاونية لمختلف أصحاب المصلحة. وفي تنزانيا، نجحنا في الحدِّ من انتشار الملاريا بين

صغار الأطفال بنسبة ٤٤ في المائة بين عام ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠١٢. وأصبح معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا صفر تقريباً في زنجبار. وفي برِّ تنزانيا، يجري تنفيذ تدخلات مختلفة، تشمل الرشَّ الموضعي للأماكن المغلقة في مواقع تفشِّي الملاريا؛ وتوفير ناموسية مُعالَجة بمبيدات حشرات ذات مفعول طويل الأجل لكل سرير؛ والعلاج المبكِّر للمصابين بالملاريا؛ والمراقبة والإشراف لمنع عودة ظهور الأوبئة وانتشارها. ويمكن سماع حكايات نجاح مماثلة في بلدان أفريقية أخرى.

ومع أنَّ هذه التدخلات تُحدِث انخفاضات كبيرة في حالات الإصابة والاعتلال والوفاة، فإنَّ هذه الانخفاضات غير كافية لمنع انتقال العدوى. وما برحت الملاريا تشكل تهديداً عالمياً، حيث تؤثر على ٩٩ بلداً على مستوى العالم وتؤدي إلى ٠٠٠ ٦٥٥ حالة وفاة سنوياً. إنها تقتل طفلاً في أفريقيا كل دقيقة. والمنطقة الأفريقية موطن لنحو ٨١ في المائة من إصابات الملاريا في العالم – وتحدث ٩٠ في المائة من الوفيات بالملاريا في المنطقة، حيث يشكل الأطفال دون سنِّ الخامسة نسبة ٨٦ في المائة من المتوفين. ولهذا السبب، فإنه من غير المرجَّح للاستراتيجيات الراهنة أن تحقق وحدها هدف القضاء على المرض، كما أنها معرَّضة لخطر تناقُص الكفاءة بسبب تطوُّر مقاومة الطفيليات للأدوية ومقاومة بعوض أنوفيليس لمبيدات الحشرات.

من جهة أخرى، شرعت الحكومة في برنامج شامل ومُكلِف لمعالجة مسألة الحصول على الرعاية الصحية. وسيضمن البرنامج وجود مستوصف في كل قرية ومركز رعاية صحية في كل حيّ. ومن المؤكد أنَّ البرنامج سيكون أساسياً في نجاح جهدنا لمكافحة الملاريا لأنه سيضمن التشخيص والعلاج الفوريين. ونحتاج في هذا المسعى إلى شراكاتٍ ودعمٍ من المجتمع الدولي. ونحن نشكر شركاءنا الثنائيين ومتعدديَ الأطراف الذين قدَّموا لنا الدعم المالي والتقني. ونطلب دعمهم المتواصل لتكملة جهود الحكومة في تنفيذ استراتيجية مكافحة الملاريا والقضاء عليها في تنزانيا.

وسيكون تقصيراً مني أن أختتم بياني بدون أن أتكلم بإيجاز عن تفشِّي إيبولا في غرب أفريقيا، الذي وجَّه ضربة أخرى لاقتصاداتنا وشعوبنا. فإيبولا يتضاعف بشكل أسرع من تدخلاتنا الجماعية لمنعه والقضاء عليه في نهاية المطاف. وتفشيِّه كشف هشاشة الأنظمة الصحية وقدرة بلداننا على التصدي لحالات التفشِّي القاتلة. وإننا نحييكم، سيدي الرئيس، ونحيِّي الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، فضلا عن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، على الاستجابة سريعاً في تعبئة الإرادة السياسية والموارد. ويجب أن نركز في تدخلاتنا في الأمدين القصير والمتوسط على إنقاذ حياة المصابين ومنع انتشار المرض وإزالته نهائيا عن وجه الأرض. أما هدفنا طويل الأمد فيجب أن يكون التصدي للعوائق الهيكلية ونقاط الضعف المؤسسية التي يتَّسم بها القطاع الصحي في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا.

السيدة ستراسر – كينغ (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية): بما أنَّها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، فإنني أود أن أهنئكم، سيدي، على تولِّيكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين وأن أتمنى لكم النجاح أثناء فترة ولايتكم. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن امتناني العميق للأمين العام على تقاريره (A/69/161 و A/69/162 و A/69/163) وعن التقدير لمنظمي هذا الحدث.

إنَّ وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ملاوي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

في هذه المرحلة من التحول العالمي، أصبح السلام والتنمية أكثر ترابطاً بشكل وثيق ويعزز كل منهما الآخر. وعلى هذه الخلفية، فإنه لا يمكن أن يكون هناك وقت أنسب من هذا للتركيز على السلام والتنمية في اللحظة التي يصارع فيها

المجتمع الدولي تحديات تتفاوت من الفقر والجوع والآثار المدمِّرة لتغيُّر المناخ والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات ونزع السلاح وإعادة بناء وتمتين الاقتصادات والمجتمعات الهشَّة الخارجة من النزاعات، إلى التقييم الجاري للتقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي تعهَّدت الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ بأن تحققها بحلول عام ٢٠١٥.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً. وكانت الرحلة وعرة وشاقَّة أحياناً، لكننا بقينا على تركيزنا. ولا تزال آثار تغير المناخ والنزاعات والأوبئة تضر بجهود الدول الأفريقية. وعلى الرغم من التحديات، فقد قطعنا، كقارة، أشواطاً هامة في الحدِّ من تجدد نشوب النزاعات خلال العقد الماضي. ويؤكد وفد بلدي أهمية السلام والأمن بوصفهما شرطاً ضرورياً للتنمية في افريقيا.

ولا يمكن تحقيق التنمية بدون إحلال السلام، تماما مثلما لا يمكن إحلال السلام بدون تحقيق التنمية، ولا يمكن تحقيق السلام والتنمية المستدامة بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويتطلب بناء مجتمعات تنعم بالاستقرار والسلام في أفريقيا العمل على القضاء على الفقر وعدم المساواة وتعزيز الحكم الرشيد.

ونظرا لأن الفقر سبب ونتيجة على السواء لعدم الاستقرار والنزاع، لا يمكن للقارة تحقيق السلام والتنمية بدون التصدي للفقر بأكمله. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل القارة العمل مع عموم المجتمع الدولي بغية منع حالات نشوب النزاعات المسلحة. وأفريقيا هي القارة التي تحتاج إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أكثر مما تحتاج اليه أي منطقة أخرى. وتتاح لنا فرصة فريدة لكفالة التصدي للمسائل الحرجة التي تجابه قارتنا – الفقر والجوع وآثار تغير المناخ وعدم المساواة وبطالة الشباب – على نحو كاف وفي إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن سيراليون من ضمن بلدان أفريقيا التي أحرزت تقدما متميزا في تحقيق الاستقرار السياسي. ولا نزال نولي التركيز على حماية الحقوق الأساسية لشعبنا. ووضعنا موضع التنفيذ إصلاحات شاملة لقطاع العدالة استجابة للمطالب الوطنية والعالمية على السواء بغية كفالة المحافظة على تلك الحقوق لشعبنا، وفي المقام الأول، بغية تعزيز إمكانية حصول الجميع على العدالة. ويسرنا أن نشير إلى أن البرتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدأ نفاذه في العام الماضي.

وفي الإطار الأمني والسياسي والإنساني والإنمائي، اتخذنا تدابير لمعالجة العديد من الأسباب الجذرية للنزاع ولإرساء الأساس للتنمية الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل. ونشعر بالتشجيع من التقدم المتميز الذي أحرزه بلدنا، لا سيما في تحديد وإزالة التوترات وتهديدات النزاع المحتمل ورصد حقوق الإنسان وتعزيزيها وبناء السلام والأمن وتوطيد إصلاحات الحوكمة الرشيدة. وهذه الأمور تقدم لنا علاجا مناسبا لتعافي بلد يخرج من نزاع مدمر على نطاق واسع. ومضينا من كوننا بلدا مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن إلى دولة تشكل مستودعا للدروس بشأن كيفية النجاح في الابتعاد عن الحرب نحو تحقيق السلام والتنمية. وتعتبر سيراليون نموذجا لأفضل الممارسات في تنسيق المانحين، فضلا عن كونها قصة نجاح في بناء السلام. ونحظى بالثناء على اتخاذنا مسارا مفضيا إلى بناء سيراليون التي تنعم بالسلام والأمن والديمقراطية.

وإذ نهنئ أنفسنا على ما تحقق من مكاسب، فإن إنجازنا المتميز بعد انتهاء النزاع معرض لخطر التراجع بشكل كامل إذا لم يبذل مسعى قوي ومنسق بشكل جيد للقضاء على فيروس إيبولا الذي لا سابق له. فقد أودى المرض بالفعل بحياة آلاف الأشخاص وهو يهدد بموت آلاف آخرين اذا لم يتخذ إجراء جذريا لاحتواء المرض. وآثار المرض لم تكن مروعة فحسب،

بل إنه يؤثر أيضا على كامل النسيج الاجتماعي – الاقتصادي للبلدان التي تبتلى به حاليا. ويسبب الوباء حاليا حالات تعطيل هائلة لقطاعات الزارعة والتعدين والصناعة والنقل والسياحة والبناء. كما يمثل تهديدا كبيرا للتنمية البشرية، وأمن الدولة وتخفيض حدة الفقر. وحالات التعطيل الاقتصادي ملموسة بالفعل. فقد تقلصت إيرادات الحكومة. وباختصار، فرض فيروس إيبولا نوعا من الحصار الاقتصادي علينا. وتباطأت جميع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية أو توقفت تماما.

وفي خضم تحدياتنا الحالية، سنواصل البناء على التقدم المحرز في معالجة الأولويات الإنمائية الرئيسية،لا سيما في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين النساء وبطالة الشباب وتمكينهم وإدارة الموارد الطبيعية والزراعة والأمن الغذائي وتقديم الخدمات العامة بشكل فعال وتحقيق نمو قوي بقيادة القطاع الخاص يمكن ترجمته إلى المزيد من عوائد السلام الملموسة.

السيد البعيجان (الكويت): باسم وفد بلادي، أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، المقدم في إطار البند ٦٢ (أ) و (ب) بشأن ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“. ولقد اطلعنا باهتمام على ما تضمنه تقريرا الأمين العام في الوثيقتين A/69/161 و A/69/163، اللتين يركز فيهما على التدابير السياسية التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في المجالات المواضيعية الأربعة التي تم استعراضها في التقرير، وهي الزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛ وتمويل التنمية؛ والاستدامة البيئية وتغير المناخ؛ والحكم الرشيد.

كما لا يفوتنا في هذا الصدد أن نثني على جميع الجهود المبذولة لتحقيق برنامج التحول القادم لتنمية القارة الأفريقية في الأعوام الـ ٥٠ المقبلة الذي اعتمده مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو ٢٠١٣، وهو سيوفر إطارا استراتيجيا شاملا للنمو والتنمية المستدامة في أفريقيا، وما شمله من استعراض للتقدم الواضح في تنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وضرورة الاستمرار ومواصلة إقامة الشراكات لمعالجة المسائل المتعلقة بالأمن، والأمن الغذائي، ومكافحة الفقر والمرض، وتحقيق سيادة القانون، والمشاكل المتعلقة بالبيئة، مثل ظاهرتي التصحر والجفاف أو الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان. كما نتقدم بجزيل الشكر لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، السيد ماجد عبد العزيز، ومكتب المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، على عقدهما حلقة نقاش رفيعة المستوى بعنوان ”الأعوام الـ ٥٠ المقبلة: أفريقيا التي نصبو إليها“ من أجل دعم جهود المنظمة لجدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، الأمر الذي سيساهم بشكل ملحوظ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبعد الاطلاع على تقريري الأمين العام، نود أن نعرب عن القلق البالغ لعدم تمكن أفريقيا من تحقيق غاياتها بشأن مكافحة الجوع. كما نعرب عن أسفنا حيال ما ورد في الفصل الخاص بالزراعة والأمن الغذائي في التقرير A/69/163، وهو أحد المجالات المواضيعية الأربعة في التقرير، الذي يفيد بأن الأراضي الزراعية قد عجزت عن مسايرة النمو السكاني، حيث تخضع نسبة ٦ في المائة فقط للري، بسبب صعوبة الوصول إلى الأسواق الزراعية العالمية والإقليمية. كما انخفضت بصورة متواضعة نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في أفريقيا من ٣٣ إلى ٢٥ في المائة خلال الأعوام من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٣. هذا، وأثرت حالات نقض الاغذية الواسعة الانتشار على أكثر من ١٣ مليون شخص في القارة الأفريقية. كما أشار التقرير إلى أن القارة الأفريقية تواجه تحديات بيئية متمثلة في إزالة الغابات وتآكل التربة وفقدان التنوع البيولوجي. ولا يفوتنا أن نسلط الضوء على أهمية الأخذ بالتصورات التي

تمخض عنها التقرير، وخاصة المتعلقة بمجال الحكم الرشيد، حيث ركز التقرير على أهمية مواصلة الجهود الوطنية والدولية لتحقيق السلام الدائم في القارة الأفريقية من خلال دعم الديمقراطية وتعزيز السلام والأمن ومكافحة الفساد.

ويواجه عدد من الدول الأفريقية، وخصوصا في غرب أفريقيا، تحديا كبيرا يتمثل في انتشار فيروس إيبولا، مما استدعى من دولة الكويت القيام بالاستجابة للنداءات الدولية الإنسانية للتخفيف من الآثار المترتبة على هذا المرض. وقد ساهمت بلادي بمبلغ ٥ بلايين دولار أمريكي إلى منظمة الصحة العالمية لتلبية النداء الدولي الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية لمكافحة هذا الوباء، وذلك للقضاء على تلك الآفة وضمان حياة كريمة لشعوب الدول المتضررة والعلاقات الوثيقة والتاريخية التي تربط دولة الكويت مع القارة الأفريقية.

لقد مضى ثلاثة عشر عاما منذ اعتماد رؤساء الدول الأفريقية مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تلك الرؤية الاستراتيجية الشاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية. ومضت اثنتا عشرة سنة منذ أن قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيم حوار رفيع المستوى حول الشراكة الجديدة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (انظر A/57/PV.10)، واعتمدتها في قرارها ٥٧/٧ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر كإطار لتنمية أفريقيا. كما أود أن أؤكد أن بلادي كانت ولا تزال من أكثر الدول الداعمة لمسيرة التعاون المشترك بين العالم للقضاء على الفقر وتخفيف عبء الديون والتصدي للآثار المترتبة على زيادة وانتشار الأمراض الخطيرة والمعدية مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والملاريا، التي يصاحبها نقص شديد للدعم الاقتصادي ومشاريع التنمية، مما يستدعي وقفة جادة من المجتمع الدولي لدعم ومساعدة أفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ورؤية أفريقيا الطموحة لعام ٢٠٦٣.

وتعتز الكويت بعلاقتها التاريخية مع عدد كبير من دول القارة الأفريقية، وهي تتمتع حاليا بالعضوية في الاتحاد الأفريقي. واستضافت دولة الكويت خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي القمة العربية – الأفريقية الثالثة، التي عقدت تحت شعار ”شركاء في التنمية والاستثمار“ لتعميق أسس التعاون العربي – الأفريقي وفتح آفاق جديدة تخدم الاستقرار والتنمية والتعاون بين الشعوب ودول هاتين المجموعتين. وانطلاقا من إيمان دولة الكويت الكامل بأهمية مد يد العون والمساعدة الإنسانية والإنمائية للدول النامية وأقل البلدان نموا، فقد تم الإعلان في هذه القمة عن مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، في مجال التنمية وذلك لتقديم قروض ميسرة للدول الأفريقية بقيمة بليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس المقبلة، ومبادرة أخرى في قطاع الاستثمار تتمثل في تقديم مبلغ بليون دولار أمريكي خلال السنوات القادمة للدول الأفريقية، مع التركيز على مجالات البنية التحتية بالتنسيق مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى.

كما خصصت القمة جائزة المرحوم الدكتور عبد الرحمن الصميت بقيمة مليون دولار أمريكي سنويا للأبحاث الإنمائية في أفريقيا تحت إشراف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وتقديرا وتخليدا للدور البارز والفعال الذي قام به المرحوم في القارة الأفريقية من خلال نشاطه في العمل الخيري عبر السنوات الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دولة الكويت تولي اهتماما كبيرا لتعزيز وتكثيف دور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في ٤٨ دولة من أصل ٥٤ دولة في الاتحاد الأفريقي، إدراكا من بلادي لأهمية العمل المشترك لما فيه صالح شعوب الدول النامية. وقد بلغ إجمالي قيمة مساهمات

الصندوق الكويتي في مشاريع التنمية في قارة أفريقية ما يفوق ٦,٤ بلايين دولار أمريكي.

في الختام، أود أن أذكر بأن القارة الأفريقية، وبحكم الروابط التاريخية والتراث الطويل والمصالح والآمال والمصير المشترك، تتطلب من المجتمع الدولي وجميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص التحرك بشكل جاد ومستمر لدعم متطلبات الشعوب في القارة الأفريقية في تحقيق آمالها وطموحاتها الإنمائية والنهوض باقتصاداتها.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تعلن تايلند تأييدها للبيان الذي أدلى به سابقا الممثل الدائم لميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشكركم، سيدي الرئيس، على بيانكم الافتتاحي الهام. وتشكر تايلند الأمين العام على تقريره الشامل المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد الثاني عشر عن التنفيذ والدعم الدولي (A/69/161).“ كما نشيد بالجهود الحثيثة التي يبذلها المستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا، السفير ماجد عبد العزيز، وبوجوده هنا صباح هذا اليوم.

وتشيد تايلند بأشقائنا وشقيقاتنا الأفارقة على جهودهم الدؤوبة لتحويل أفريقيا إلى قارة للأمل أو، بعباراتكم، سيدي الرئيس، ”نهوض أفريقيا“. فأفريقيا قارة تحظى بإمكانية هائلة وبفرص لا تحصى. وأسهمت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من المبادرات الإقليمية إسهاما كبيرا في إحراز النجاح والتقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

ومع ذلك، وبالرغم من إحراز ذلك التقدم المتميز، لا تزال أفريقيا تواجه عددا من التحديات المستمرة والناشئة، بما في ذلك النزاعات السياسية والمسلحة والإرهاب وتغير المناخ والأوبئة والفقر والجوع. وعلينا، معا، أن نضمن ألا تؤدي تلك التحديات إلى زاول النجاح المحرز في الماضي أو إعاقة مستقبل أفريقيا. وكما يورد الأمين العام في تقريره، فإن عام ٢٠١٥ يقترب بسرعة ويلزم بذل مسعى هائل للدفع قدما ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

إن تايلند ملتزمة بتعزيز شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع أفريقيا. وفي عام ٢٠١٣، أطلقنا المبادرة المشتركة بين تايلند وأفريقيا، وهي أحد أهم برامج سياستنا الخارجية. وتقوم هذه المبادرة للشراكة على أساس ثلاث ركائز رئيسية للتعاون وهي: التنمية والمسائل الاقتصادية والشؤون العالمية. ولذلك ترحب تايلند ترحيبا حارا بصياغة رؤية وأولويات جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ وبالموقف الأفريقي المشترك إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وترى تايلند أن تلك الرؤية والأولويات تتناسب بشكل جيد مع مبادرتنا المشتركة بين تايلند وأفريقيا بغية صياغة وتنسق التوجيه في مجال السياسيات نحو مجالات التعاون المفيدة لجميع الأطراف.

والزراعة، كما يورد الأمين العام في تقريره، عامل رئيسي للتحول في أفريقيا. ولكون عام ٢٠١٤ عاما للزراعة والأمن الغذائي، نفذت وكالة تايلند الدولية للتعاون الإنمائي عددا من المشاريع المتصلة بالزراعة في أفريقيا. وبطبيعة الحال، تمنح الأولوية لتبادل المعرفة بشأن التنمية الزراعية المستدامة ومعالجة الأغذية. وتتراوح مشاريع التعاون من تنمية زراعة الفطريات في سوازيلند إلى زراعة الأرز في موزمبيق ومصائد الأسماك الصغيرة النطاق في مدغشقر وموزامبيق إلى تحسين مختبر لعمليات التفقيس في السنغال. وتتماشى تلك المشاريع مع توصية الأمين العام بشأن ضرورة زيادة الإنتاجية ومن ثم تمكين أفريقيا من أن تصبح أكثر اعتمادا ذاتيا وبشأن ضرورة تخفيف شواغل انعدام الأمن.

وفيما يتعلق بالصحة العامة، تتعاون تايلند بفعالية مع أفريقيا من خلال تبادل الخبرات. ويركز تعاوننا على تعزيز

قدرات الموارد البشرية في الوقاية من الأمراض الخطيرة وعلاجها وإدارة الصحة العامة للمجتمعات المحلية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوريما (النيجر).

كما أيدت تايلند وشاركت في تقديم القرار ٢٨٤/٥٥، ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا“، بتركيز خاص على الحصول الشامل والمنصف على العلاج والأدوية. وفيما يتعلق بتلك النقطة، فإن تايلند على استعداد لتبادل خبراتها بالذات والدروس المستخلصة في تطوير التغطية الصحية الشاملة. ونرى أن بوسع تلك التغطية أن تساعد البلدان الأفريقية على إنشاء نظام للخدمات الطبية مع الحصول الشامل والحماية من المخاطر المالية لشعوبها. ويستدعي الشعور بالقلق رفاه أشقائنا وشقيقاتنا الأفارقة، لا سيما من يواجهون حاليا أزمة فيروس إيبولا. وساهمت تايلند حتى الآن بمبلغ يربو على ٠٠٠ ١٥٢ دولار لمنظمة الصحة العالمية لتقديم الأرز للمساعدة في التخفيف من أزمة نقص الغذاء التي تواجه السكان من المناطق المتأثرة بفيروس إيبولا. وسيستمر تقديم تلك المساعدة الإنسانية من حكومة تايلند والقطاعات الخاصة على السواء للمساعدة في مكافحة ذلك الوباء.

وفيما يتعلق بالتعليم وتنمية رأس المال البشري، نرى أن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والسلام والأمن في الأمد الطويل كلها أمور مترادفة، ولا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تنمية رأس المال البشري. ولذلك، تولي تايلند أولوية متقدمة لهذا المجال المهم للتعاون من خلال تقديم المنح الدراسية للتعليم العالي والزمالات للتدريب في المجالات التي يمكن أن تكون خبرتنا فيها ذات قيمة لأفريقيا. وسنواصل تعاوننا الإنمائي في مختلف الأطر، سواء أكانت ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأطراف أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وخلال المناقشة العامة التي جرت وقائعها في نفس هذه القاعة في الشهر الماضي، دعا العديد من القادة الأفارقة المجتمع الدولي إلى الإقرار بالأولويات الإنمائية في أفريقيا والاستجابة لها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكرر الممثل الدائم لملاوي ذلك صباح اليوم، نيابة عن الدول الأفريقية. وتايلند تردد نفس هذه الدعوة، لأن السلام والتنمية في أفريقيا أمر لا يهم داخل أفريقيا فحسب، بل يمتد الاهتمام به أبعد من ذلك أيضاً. والحفاظ على السلم والتنمية المستدامة في أفريقيا يجب أن يكون مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي.

وتثني تايلند على إسهامات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى، وكذلك الأمم المتحدة، في معالجة هاتين القضيتين المهمتين. وبروح التضامن، انضمت تايلند إلى الجهود العالمية الرامية لصون السلم والأمن في أفريقيا من خلال المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان وفي ليبريا. وسنظل ملتزمين بالنهوض بالشراكة العالمية من أجل تنمية أفريقيا، مستعدين لتبادل خبراتنا وأفضل الممارسات في المجالات التي قد يراها إخوتنا وأخواتنا في أفريقيا مفيدة.

السيدة هاميلتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الفرصة السانحة لتبادل الآراء مع الزملاء بشأن التقدم في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمها. ومناقشة اليوم والقضايا المطروحة – الأمن والحكم والنمو الاقتصادي الشامل، في جملة أمور – تتيح فرصة لزيادة تعزيز مسار التنمية في أفريقيا في إطار تصورنا لتنمية القارة على مدى السنوات الخمسين القادمة.

وما فتئت الولايات المتحدة تدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها الإطار الاستراتيجي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا الذي يجسد الرؤية الجماعية للدول الأفريقية. ونحن ندعم أولويات الشراكة الجديدة للتحول الديمقراطي والحكم الرشيد والشفافية الاقتصادية، فضلا عن

مبادراتها الرامية إلى تعزيز البنية التحتية والأمن الغذائي والتغذية على المستويين الوطني والإقليمي. والولايات المتحدة تتطلع إلى المشاركة في عملية جدول أعمال ٢٠٦٣.

والولايات المتحدة تحيي الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ووفد بلدي يثني على تلك العملية ذات القيادة الأفريقية لتبادل الخبرات وتعزيز أفضل الممارسات. ونقدر حماس أمانتها وتفانيها في هذه العملية.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، فإن الولايات المتحدة تعتبر البلدان الأفريقية شركاء أساسيين في مبادراتها للأمن الغذائي. ففي عام ٢٠١٣، وصلت مبادرة الولايات المتحدة ”الغذاء من أجل المستقبل“ إلى أكثر من ١٢,٥ مليون طفل بتدخلات تغذوية. كما ساعدت تلك المبادرة قرابة سبعة ملايين من المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية على إدخال تقنيات جديدة وممارسات للإدارة في أكثر من أربعة ملايين هكتار من الأراضي. وتدعم الولايات المتحدة أيضاً البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الذي يشَجَّع بموجبه الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية على الاستثمار في تنمية قطاعاتها الزراعية.

وقد اتسع نطاق مبادرة التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية ليشمل ١٠ بلدان أفريقية. وهي تشمل الآن أكثر من ١٦٠ شركة محلية ودولية، وأمنت أكثر من ٧ بلايين دولار من الاستثمارات المرسومة بعد عامين فقط من إطلاقها. ومن خلال شراكات التحالف الجديد ونمو أفريقيا، تم الوصول بالفعل إلى أكثر من ٢,٦ مليون من صغار المزارعين من خلال عقود الخدمات أو التدريب أو توفير الموارد أو الإنتاج.

والولايات المتحدة تدعم بقوة الجهود الأفريقية لتحقيق نمو اقتصادي عريض القاعدة ومستمر وشامل، وتحيي البلدان التي تعتمد استراتيجيات للحد من الفقر والبطالة، وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتدعم الولايات المتحدة على وجه الخصوص الجهود المبذولة لتهيئة بيئات أعمال مواتية للتنمية. وفي هذا السياق، تثني الولايات المتحدة على وكالة التخطيط والتنسيق المنبثقة عن الشراكة الجديدة لعملها من أجل دعم مبادرات فرادى الحكومات بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي. وبيئات الأعمال التي يمكن التنبؤ بها والشفافة عناصر مهمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وللنمو المستدام للقطاع الخاص.

وفي مؤتمر قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٤، أعلن الرئيس أوباما عن تدابير، منها دعم مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي لاستثمار الولايات المتحدة، للمساعدة في تحفيز التنمية الأفريقية. وفي الوقت نفسه، فإننا نهدف لإيصال الكهرباء إلى ٦٠ مليون منزل وشركة في أفريقيا من خلال التزامات جديدة في إطار مبادرة توفير الطاقة لأفريقيا. ونسعى أيضا لتحقيق تجديد سلس وطويل الأجل لقانون النمو والفرص في أفريقيا.

ومع أهمية الدعم الدولي، فإن النمو في أفريقيا يعتمد على الإصلاحات المستمرة التي يقوم بها الأفارقة أنفسهم، أكثر من أي شيء آخر. وإننا نحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن الإصلاحات التي من شأنها جذب الاستثمارات والنهوض بمناخ للأعمال يتسم بالشفافية، والحد من الحواجز أمام التجارة، وتعزيز التكامل الإقليمي. والولايات المتحدة مستعدة للمساعدة في بناء قدرة أفريقيا على التجارة مع نفسها ومع العالم.

والولايات المتحدة تحث المجتمع الدولي على الاتفاق على خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تكون هادفة وطموحة، وذلك بحلول شهر أيلول/سبتمبر القادم. ووفد بلدي يولي أولوية خاصة للأعمال التي لم تنجز من الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن يسلم أيضا بالحاجة إلى الذهاب أبعد من ذلك ومعالجة المحركات المعروفة للتقدم في عملية التنمية، وخاصة كفالة المساواة للمرأة وتمكينها، والنمو الاقتصادي الشامل

والمستدام، والطاقة المستدامة والسلام والحكم. وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستتطلب صياغة شراكة عالمية حقة. ويجب أن تتجاوز هذه الشراكة المساعدات التقليدية وأن تشمل الإجراءات والاستثمارات من جميع البلدان وكل المصادر.

وكما أشار الرئيس أوباما في الشهر الماضي في المناقشة العامة (انظر A/69/PV.6)، فإن أمريكا ملتزمة بخطة للتنمية من شأنها القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. والولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائنا الأفارقة، سوف تساعد الناس على إطعام أنفسهم، وتزويد اقتصاداتهم بالطاقة وتوفير الرعاية لمرضاهم. وبالعمل معاً، يمكننا التأكد من أن جميع أطفالنا يتمتعون بحياة الفرص والكرامة.

ووفد بلدي يقدر أيضا الفرصة السانحة للنظر في ذلك البند من جدول أعمال الجمعية العامة بشأن عقد دحر الملاريا. ولا تزال الولايات المتحدة عاقدة العقد على العمل مع الحكومات الوطنية والشركاء الآخرين للمساعدة في وضع حد للوفيات من الملاريا. ومبادرة رئيسنا بشأن الملاريا، التي أطلقت في عام ٢٠٠٥، كانت تمثل زيادة تاريخية لمدة خمس سنوات بمقدار ١,٢ بليون دولار من موارد حكومة الولايات المتحدة لمكافحة الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتم توسيع نطاق استراتيجية المبادرة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، وذلك بهدف تحقيق أثر على مستوى أفريقيا من خلال تخفيض عبء الملاريا إلى النصف في ٧٠ في المائة من السكان المعرضين للخطر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومبادرة الرئيس بشأن الملاريا تركز الآن على دعم البرنامج في ١٩ بلداً في أفريقيا، إلى جانب بلدان منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية في جنوب شرق آسيا.

حمت المبادرة خلال عام ٢٠١٣ وحده، أكثر من ٤٥ مليون شخص من الملاريا من خلال اتخاذ إجراء وقائي. ومكّنت أيضا من شراء أكثر من ٤٨ مليون علاج للملاريا وإجراء ٥١ مليون اختبار تشخيص سريع. وبدعم من الولايات المتحدة، تعزز البلدان وتدعم قدراتها على مكافحة المرض.

والاستثمارات في مجال الوقاية من الملاريا ومكافحتها تؤثر بشكل إيجابي على حياة ملايين الأطفال والنساء الحوامل والأسر في أفريقيا. إنها قصة نجاح رائعة، ومع ذلك فإنها لا تزال غير مكتملة. إن مبادرة الرئيس بشأن الملاريا بصدد وضع استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وستحدد تلك الاستراتيجية نهج حكومة الولايات المتحدة للعمل مع البلدان الشريكة لتسريع وتيرة التقدم ومكافحة الملاريا، والاقتراب من هدف القضاء على الملاريا بوصفها تمثل تهديدا كبيرا للصحة العامة، مع رؤية جعل أفريقيا خالية من الملاريا واقعا أكثر من أي وقت مضى.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): إن سعي البلدان الأفريقية إلى تحقيق السلام والتنمية يمر بمنعطف جديد حاسم. وقد أحرزت البلدان الأفريقية من خلال اقتصاداتها المزدهرة، تقدما ملحوظا فيما يخص الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وفيما يخص الحفاظ على الاستقرار وعلى زخم التنمية. وفي الوقت نفسه، وكنتيجة للأزمة المالية الدولية، تتفاقم النزاعات الإقليمية المحلية وبؤر الصراع، وخصوصا تفشي الايبولا مؤخرا في غرب أفريقيا، والأزمة الإنسانية في أفريقيا، وتزداد سوءا. وشكل كل ذلك تحديات هائلة لجهود أفريقيا في مجال إحلال السلام وتثبيت الاستقرار والتنمية.

إن التنمية في أفريقيا جزء لا يتجزأ من التعاون الدولي من أجل التنمية ولا يمكننا تيسير تحقيق الازدهار العالمي إلا من خلال تعزيز التنمية في أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعلق أهمية كبيرة على التعاون الاستراتيجي مع أفريقيا وأن يقوم به. وفي هذا الصدد، تود الصين تقديم المقترحات التالية. أولا، يجب أن تشكل التنمية في أفريقيا أولوية بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي للمجتمع الدولي مساعدة

أفريقيا على تسريع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي إعطاء الأولوية لاحتياجات أفريقيا. ويجب على الدول المتقدمة النمو، أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقديم المساعدات المالية والتقنية للبلدان الأفريقية ومساعدتها على بناء القدرات. كما ينبغي للبلدان النامية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمكمل للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تحسين بيئة تنمية أفريقيا، بما في ذلك عن طريق زيادة المساعدات المالية ودعم التجارة وتخفيض الديون وإلغائها.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي التكاتف لمساعدة بلدان غرب أفريقيا على التصدي لوباء الإيبولا. إن وباء الإيبولا ينتشر في غرب أفريقيا، مما يشكل تهديدا خطيرا لحياة السكان المحليين وصحتهم. وقد أصبح يشكل تحديا أمنيا مشتركا غير تقليدي بالنسبة للمجتمع الدولي. وتتمثل الأولوية الأولى في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمواجهة الإيبولا، ودعم بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، بقوة. ومن الضروري إرسال المزيد من العاملين والخبراء في المجال الطبي إلى المناطق المتضررة، وتوفير الملابس الواقية والعتاد من أجل المساعدة فيما يخص علاج الأفراد المتضررين، وتحسين قدرات الفحص والاختبار، ومساعدة المجتمعات المحلية في مجال الوقاية من فيروس الإيبولا ومكافحته. وينبغي للبلدان أيضا زيادة المساعدات المقدمة إلى أفريقيا لمساعدتها على تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة.

ثالثا، ينبغي دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق السلام والاستقرار. كما ينبغي للمجتمع الدولي تأييد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على أساس الاحترام الكامل لسيادة البلدان الأفريقية المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وينبغي له العمل بنشاط على تعزيز السلام وتسهيل المفاوضات، بهدف إيجاد تسويات سلمية للتراعات. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا تعزيز التنسيق والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية الأخرى، ومساعدة أفريقيا على تعزيز بناء المؤسسات في مجال الأمن الجماعي، ودعم تسوية المشاكل الأفريقية من قبل الأفارقة أنفسهم بوسائل أفريقية.

لقد كانت الصين وأفريقيا دائما مجتمعين يشتركان نفس المصير وأخوين صادقين. ومهما تغيرت الأوضاع الدولية، فإن الصين ستقف دائما بحزم إلى جانب أشقائها الأفارقة. وسنكون دائما صديق أفريقيا الجدير بالثقة والأكثر موثوقية. إن تعزيز الوحدة والتعاون مع البلدان الأفريقية شكل دائما ركنا هاما من أركان سياسة الصين الخارجية. وطرح الرئيس الصيني، السيد شي جين بينغ، خلال زيارته إلى أفريقيا في شهر آذار/مارس ٢٠١٣، مبدأ الصدق الذي يتعين الاسترشاد به، وتحقيق نتائج حقيقية، والتقارب وحسن النية في علاقات الصين مع أفريقيا، مما يقدم توجيها هاما لمواصلة تطوير العلاقة والتعاون بين الصين وأفريقيا. وقد اقترح رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ الإطار ٤٦١ خلال زيارته لأفريقيا، مما يعزز زيادة مستوى التعاون بين الصين وأفريقيا، ويعمق الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين البلدين.

منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي في عام ٢٠٠٠، تعاونت الصين بنشاط مع البلدان الأفريقية في إطار المنتدى. وبحلول عام ٢٠١٢، كانت الصين قد قدمت مساعدة إلى ٥١ بلدا أفريقيا وللاتحاد الأفريقي. وبلغ حجم التجارة بين الصين وأفريقيا خلال عام ٢٠١٣، ٢٢٠,٢ بليون دولار أمريكي. وكانت الصين الشريك التجاري الأول لأفريقيا لمدة خمس سنوات متعاقبة، وتجاوزت الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا ٢٥ بليون دولار. وتنفذ الحكومة الصينية بنشاط مبادرات المساعدة التي أعلن عنها الرئيس

شي جين بينغ ورئيس الوزراء لي كه تشيانغ خلال زيارتهما لأفريقيا، وتشمل تقديم قرض إلى أفريقيا قدره ٣٠ بليون دولار، على مدى ثلاث سنوات، وإضافة ٢ بليون دولار للصندوق الإنمائي المشترك بين الصين وأفريقيا، وتقديم ١٠ ملايين دولار لحماية الحياة البرية في أفريقيا، فضلا عن تنفيذ الشراكة المؤسسية لبناء الهياكل الأساسية على المستويين عبر الوطني والإقليمي وبرنامج رعاية المواهب الأفريقية. وستواصل الصين دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى مكافحة الأمراض، مثل الملاريا والإيدز.

إن الحكومة الصينية تولي اهتماما وثيقا لتفشي الإيبولا في غرب أفريقيا. وفي بداية هذا العام، عندما ظهر مرض الإيبولا لأول مرة في بعض بلدان غرب أفريقيا، قدمت الحكومة الصينية على الفور يد المساعدة. وقدمنا خلال أشهر نيسان/أبريل وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، مساعدات إنسانية إلى بلدين متضررين مجموعها ٢٣٤ مليون يوان صيني، بما في ذلك الإمدادات للوقاية والمكافحة والعلاج والأغذية والأموال. وأرسلنا أيضا قرابة ٢٠٠ خبير وعامل في المجال الطبي إلى المناطق المتضررة، لمكافحة الوباء مع شعوب تلك البلدان. ونحن قلقون للغاية جراء تفاقم تفشي الإيبولا في منطقة غرب أفريقيا. وأعلن رئيس الوزراء لي كه تشيانغ في مؤتمر قمة آسيا – أوروبا في ميلانو، في إيطاليا، بأن الصين ستقدم لبلدان غرب أفريقيا دفعة رابعة من المساعدات بقيمة ١٠٠ مليون يوان صيني على الأقل، بما في ذلك ٦٠ سيارة إسعاف و ١٠٠ دراجة نارية و ١٠ ٠٠٠ طقم للوقاية من المرض ومكافحته، و ١٥٠ ٠٠٠ وحدة من أجهزة الوقاية الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، سترسل الصين مجموعة أخرى من عشرات الخبراء وتخطط لتدريب ١٠ ٠٠٠ عامل في مجال الرعاية الصحية والوقاية والمكافحة على مستوى المجتمع المحلي. ونحن نتكلم، يواصل وباء الإيبولا انتشاره في غرب أفريقيا. وسنستمر في الوقوف إلى جانب دول غرب أفريقيا في هذا الوقت العصيب، لنشترك في التغلب على المصاعب، وسنستمر في مكافحة هذا المرض إلى أن ننتصر في النهاية.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على أن الصين ستواصل دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، والإسهام بشكل أكبر في تعزيز تنمية أفريقيا وازدهارها.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أولا أن يكرر تهنئة الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية، والإعراب عن دعمه الكامل له في إدارة أعمالنا.

خلال جلسة الجمعية العامة اليوم، يرغب وفد بلدي – الذي يؤيد بشكل كامل البيان الذي أدلى به ممثل ملاوي بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية – التأكيد على تنفيذ المبادرة الرامية لدحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

لا تزال الملاريا تشكل للأسف مشكلة صحية عامة خطيرة في أفريقيا بشكل عام، وفي توغو بشكل خاص. وهي أحد الأمراض الطفيلية الرئيسية في بلدي سواء من حيث معدلات الاعتلال أو الوفاة، وذلك بسبب الظروف المناخية المواتية لتكاثر البعوض. وهي تمثل أكبر سبب منفرد لزيارة الأطباء ودخول المستشفيات والوفيات في المرافق الصحية في البلد. والأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل يشكلون أهدافها الأكثر ضعفا. وخلال عام ٢٠١٣، على سبيل المثال، تم تسجيل نحو ٨٨١ ٦٠٠ حالة إصابة في توغو، ٤٠ في المائة منها لأطفال دون سن الخامسة. وخلال نفس الفترة، كانت ٤ في المائة من الوفيات المسجلة في المرافق الصحية في بلدي مرتبطة بهذا المرض.

ولا يزال العبء الثقيل الذي تمثله الملاريا على كاهل الأطفال الأفارقة يثير قلق المنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي الذي طلب، في إعلان اعتمد خلال مؤتمر القمة الاستثنائي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا المعقود في أبوجا في تموز/يوليه ٢٠١٣، من الدول الأعضاء اتخاذ خطوات عاجلة للتخفيف من ضعف الأطفال أو وضع حد له، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا نعيش في زمن تتوفر فيه أدوات تشخيص وعلاجات فعالة.

وينفذ بلدي، من جانبه، خطته الاستراتيجية الوطنية الثالثة لمكافحة الملاريا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، على أساس تلبية الأهداف الإنمائية للألفية وتعميم إتاحة علاج فعال من المرض للسكان. ويدعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا خطتنا الخمسية في مشروع يهدف إلى تعزيز تعميم الاستفادة من خدمات الوقاية والدعم في ما يتعلق بالملاريا في توغو.

وبمساعدة شركاء آخرين، بدأ بلدي تقديم جرعات من مركب سلفادوكسين - بيريميثامين للنساء الحوامل؛ وإدارة حالات الملاريا غير المعقدة من خلال العلاجات المركبة المكونة أساسا من مشتقات الأرتيميسينين في المرافق الصحية والمجتمع المحلي على حد سواء؛ والتوزيع المنتظم للناموسيات المعالجة بمبيدات حشرية على الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة. ومنذ حملاتنا الوطنية العامة لإعادة معالجة الناموسيات المترلية العادية بالمبيدات الحشرية خلال أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، نفذنا حملتين وطنيتين إضافيتين لتوزيع الناموسيات المعالجة بمبيدت حشرية ذات مفعول طويل الأجل، واحدة في عام ٢٠١١ والثانية مؤخرا، خلال الفترة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مما مكننا من توزيع نحو ٤ ملايين ناموسية معالجة بمبيدات حشرية طويلة المفعول في جميع أنحاء البلد.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر جميع الشركاء التقنيين والماليين الذين يواصلون دعم توغو في مكافحة الملاريا. ويتمثل هدفنا الآن في زيادة استخدام الأشخاص للناموسيات المعالجة إلى نسبة ٨٠ في المائة على الأقل لضمان توفير الحماية الشاملة للنساء الحوامل من خلال العلاج الوقائي المتقطع والتعامل بسرعة وبشكل صحيح مع كل حالة إصابة مؤكدة بالملاريا. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، فإننا بحاجة إلى مشاركة أكبر من جانب الشركاء الخارجيين. ويدعو وفد بلدي هؤلاء الشركاء بشكل عاجل إلى تعزيز الشراكة العالمية لمكافحة الأمراض المستوطنة والتعبئة المثلى للموارد المالية التي يتطلبها ذلك.

وفي الوقت الذي تعمل فيه بلداننا على تحسين نُظمها الصحية، بما في ذلك من خلال تنفيذ برامج واستراتيجيات تركز على الأهداف الإنمائية للألفية، فإن ظهور فيروس حمى الإيبولا الترفية في غرب أفريقيا قد وجه ضربة قاسية لجهود الصحة العامة في الدول ذات الموارد المحدودة. وفي مواجهة انتشار هذا الوباء، الذي توجد بؤرته للأسف في ليبريا وسيراليون وغينيا، فإن بلدي يأمل بشدة، كما هو الحال فيما يخص التعبئة ضد الملاريا، أن يتواصل التضامن الذي شهدناه فيما يخص التصدي لفيروس الإيبولا، كما ظهر ذلك من خلال إيفاد عاملين في مجال الصحة وتقديم مساهمات مالية وتوفير المواد والمعدات، وأن يؤدي إلى إنشاء نُظم رعاية صحية أكثر استدامة وكفاءة. ولن نتمكن من وقف انتشار الوباء في غرب أفريقيا ومنعه من الانتشار في جميع أنحاء العالم إلا من خلال بذل جهود مستدامة ومنسقة.

السيد تشينيونغا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي، على إعطائي الكلمة بشأن بند جدول أعمال جلسة اليوم. إن زامبيا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق سفير ملاوي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وتشيد زامبيا بتقارير الأمين العام المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال. فهي لا تتزامن فحسب مع المرحلة النهائية من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن أيضا مع المداولات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

وبينما جرى تحقيق تقدم مهم فيما يخص مختلف جوانب التنمية في أفريقيا، كما تشير إلى ذلك تقارير الأمين العام،لا بد من بذل المزيد من الجهود لاستدامة وتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن، وخاصة في مجال الصحة، والتي سيركز بياني عليها. لذلك، ينبغي تكثيف جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية الأخرى مثل الملاريا والسل. وفي الوقت نفسه، يجب احتواء الخطر المتصاعد مؤخرا لمرض الإيبولا. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن وفد بلدي أعرب بالفعل عن مخاوفه في جلسات أخرى للجمعية العامة خلال هذه الدورة. إن الإيبولا هو خطر لا ينبغي التهوين من شأن عواقبه المحتملة في أي محفل.

لا تزال الملاريا مشكلة صحية عامة رئيسية في زامبيا. إنها تؤثر بشكل غير متناسب على الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل وفقراء المجتمع والضعفاء، وتلقي بأعباء اجتماعية واقتصادية ثقيلة على كاهل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية بشكل عام. وتعتقد حكومة بلدي بقوة أن من الممكن جعل زامبيا خالية من الملاريا. وقد وضعنا سياسات وأرسينا أطرا قانونية لضمان عدم وجود أي عقبات أمام الجهود الرامية للقضاء على الملاريا في زامبيا. وقد عبرت الحكومة عن ذلك العزم في السياسات الإنمائية الوطنية الرئيسية، وأبرزها سياستنا الصحية الوطنية وخطتنا الاستراتيجية الوطنية المخصصة لمكافحة الملاريا. وتشمل استراتيجيات الحكومة إعفاء مواد مكافحة الملاريا مثل الناموسيات والمواد الكيميائية المستخدمة في الرش الموضعي للأماكن المغلقة من الضرائب وزيادة مخصصات برامج مكافحة الملاريا في الميزانية.

وتشمل تدخلات الوقاية الرئيسية حاليا الرش الموضعي للأماكن المغلقة والناموسيات المعالجة بمبيدات حشرية ذات مفعول طويل الأجل والعلاج الوقائي على فترات منتظمة للحوامل. وتستند هذه التدخلات العلاجية إلى إدارة الحالات بسرعة وفعالية، مع التركيز بشكل أساسي على توفير الرعاية لمن يعانون من الملاريا.

وأحد العناصر الرئيسية لذلك تتمثل في استخدام الأدوات التشخيصية التأكيدية مثل الاختبار التشخيصي السريع والفحص المجهري للملاريا.

لقد حققت زامبيا تقدما ملحوظا في خفض حالات الإصابة بالملاريا خلال عقد دحر الملاريا، ويرجع ذلك إلى النهج المتكامل في أنشطة مكافحة الملاريا. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد اعتمد بلدي على الخطة الاستراتيجية الوطنية الطموحة لمكافحة الملاريا للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، التي أشرت إليها سابقا.

ومن المتوخى أن تنفذ الخطة من خلال استخدام المراقبة كنوع من التدخل بالتزامن مع تعزيز جميع التدخلات الرئيسية الأخرى. وتأمل في زيادة فرص الوصول إلى الضحايا المحتملين من خلال استخدام الهياكل المجتمعية، عن طريق كفالة توافر جميع السلع الأساسية اللازمة ومن خلال مواصلة عملية الرصد والتقييم. إن أهمية العاملين في مجال الصحة المجتمعية حاسمة لضمان الحصول على الرعاية الصحية وتوفير إدارة متكاملة وشاملة للأمراض بما في ذلك الملاريا والالتهاب الرئوي وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، تتضمن الاستجابة استخدام قادة المجتمعات المحلية وصُنّاع الرأي في أنشطة مكافحة الملاريا.

وأدت التدابير السالفة الذكر إلى قيام الحكومة والشركاء المتعاونين بإنشاء هياكل مؤسسية قوية. وانضمت زامبيا إلى الروابط المُقامة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهي تُثني عليها، من خلال مبادرات مثل الفعاليات الإقليمية المشتركة الخاصة بمكافحة الملاريا في سياق أسبوع مكافحة الملاريا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وإنشاء الشبكات الإقليمية لتحقيق أهداف مشتركة في مجال الوقاية من الملاريا ومكافحتها، مثل الشبكة الإقليمية للجنوب الأفريقي، وإطلاق مبادرات عابرة للحدود بين بلدان المنطقة وخارجها.

وفي الختام، أود التأكيد على الأثر الإيجابي العام للإرادة السياسية القوية والتي تظهر في زيادة مخصصات الميزانية لتمويل مكافحة الملاريا وإقامة شراكات جديدة إضافية على جميع المستويات. في كل ما سبق، تعلمنا أن توسيع نطاق مجموعة متكاملة فعالة الكلفة من أنشطة مكافحة الملاريا، تسفر عن نتائج إيجابية. ونعتقد أنه يمكننا أن نحقق ما هو أفضل بالمزيد من التعاون.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فضلا عن البيان الذي أدلى به ممثل ملاوي بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، يود وفدي أن يعرب عن تقديره لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة.

كما أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقاريره عن بند جدول الأعمال، حيث أنها تأتي في وقت بالغ لأهمية بالنسبة لنا، إذ يقترب بسرعة الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ نستعد لدخول مرحلة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونرى أن جلسة اليوم فرصة لاستعراض ما تم إنجازه منذ عام ٢٠٠٠، ومواءمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمضي قدما بالأولويات التي حددتها أفريقيا، كما هو منصوص عليها في جدول أعمال ٢٠٦٣، وهو رؤية ملهمة وطموحة لأفريقيا التي نصبو إليها، وعلى النحو المبين في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ومن ثم، فإن المجتمع الدولي لا يزال بحاجة إلى بذل كل جهد ممكن للوفاء بالالتزامات السابقة التي تهدف إلى مساعدة القارة على تحقيق غاياتها المقترنة بالأهداف الإنمائية للألفية. وأود أيضا أغتنم هذه الفرصة لأنوه مع التقدير بالدور التنسيقي الذي يضطلع به مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، والذي ساعدنا على المشاركة في أسبوع أفريقيا الناجح للغاية، مع التركيز على التعاون الإقليمي ضمن إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجهود الدولية من خلال الأمم المتحدة.

لا تزال قارتنا تحرز تقدما في تطوير البنى التحتية من خلال تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والمبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية، التي تقودها جنوب أفريقيا ويحمل لواءها سبعة رؤساء دول وحكومات. وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا جزء من المبادرة الرئاسية، فهي مبادرة تهدف إلى تسخير القيادة السياسية الاستراتيجية للإسراع بتنفيذ المشاريع الهامة المدرجة في خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية من خلال تحديد العراقيل والوصلات الناقصة ونقاط الاختناق والتعامل معها.

فعلى سبيل المثال، يجري إحراز تقدم في إستكمال وصلات الطرق الناقصة ضمن مشروع الطريق السريع عبر الصحراء الكبرى الذي يغطي مسافة ٤٥٠٠ كيلومتر بين الجزائر ونيجيريا، وتم توفير مبلغ ٤٠ مليون دولار من أجل مواصلة شقه. ومن المتوقع إنجازه في عام ٢٠١٦. وقد شهد عنصر الألياف الضوئية في إطار المشروع نفسه تقدماً كبيراً، إذ بلغت نسبة الإنجاز ٦٠ في المائة. وقد عقدت مصر مؤخرا الاجتماع الأول للجنة التوجيهية للدول الحدّية على الطريق

الملاحية بين بحيرة فيكتوريا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. ولا يزال يجري إحراز تقدم أيضا، على طول الممر بين الشمال والجنوب، مع تناول عدد من مسائل ومشاريع الهياكل الأساسية المادية منها وغير المادية.

ومع ذلك، فإن إحدى العقبات الرئيسية التي كشف عنها مؤتمر قمة داكار لتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤، هي الحاجة إلى دعم واسع النطاق في مجال بناء القدرات من أجل إعداد المشاريع. لقد تم تحديد المشاريع، والتمويل ينتظر بصفة عامة ظهور مشاريع مقبولة مصرفيا من بين مجموعة المشاريع، لكن العقبة الرئيسية هي القدرة على الوصول بالمشاريع المحددة إلى مرحلة قبولها مصرفيا. أفريقيا بحاجة ماسة إلى الدعم من أجل سد تلك الفجوة الرئيسية في عملية تطوير الهياكل الأساسية.

وبخلاف الهياكل الأساسية، فإن الأولوية الرئيسية الأخرى بالنسبة للتنمية في أفريقيا هي الزراعة. ويود وفد بلدي أن يثني على البلدان الأفريقية التي حققت الهدف المتمثل في تخصيص ١٠ في المائة من موارد الميزانية الوطنية لقطاع الزراعة، وفقا للقرار الذي اتخذته جمعية الاتحاد الأفريقي في مابوتو في عام ٢٠٠٣. والتزمنا جميعا، من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، بتحقيق معدل نمو بنسبة ٦ في المائة في الإنتاجية الزراعية سنويا. ويشارك الآن نحو ٤٥ بلدا أفريقيا في عملية البرنامج، وهو أمر هام نظراً لأن الزراعة تعد أمرا حيويا لتحقيق التحول والتنمية في أفريقيا وللتصدي للفقر والجوع والبطالة. إنه مهم أيضا لأنه يوضح الفكرة القائلة بأن أفريقيا ملتزمة بتولي القيادة والتصرف بشأن الأولويات والإجراءات المتفق عليها. ويكمن دور الشركاء الدوليين في المساعدة على تعزيز الجهود التي تبذلها أفريقيا وتسريعها.

إن إضفاء الصبغة الصناعية على الزراعة عن طريق تجهيز المنتجات الزراعية هو الحفاز الذي سيقود التحول الهيكلي. وتجهيز المنتجات الزراعية هو عنصر واحد من حملة أكبر للاستفادة عند المنبع – وإضافة قيمة لمواردنا الخاصة بدلا من البقاء على الدوام موردين للمواد الخام.

غير أن هناك الكثير مما يمكن بل ويجب القيام به في قطاع الصحة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية زيادة الاستثمار الطويل الأجل في مجال التكنولوجيا الصحية والابتكار. من الواضح أن الأزمة المروعة الحالية الناجمة عن فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا تبين أن من مصلحتنا جميعا كفالة أن يكون لدى أفريقيا نظام صحي قوي. كما أنها تبين بوضوح الصلة بين الصحة والتنمية، حيث يبرهن الفيروس على أنه مدمر للاقتصادات والتقدم الاجتماعي، لا سيما في ليبريا، وسيراليون، وغينيا، بالإضافة للخسائر المأساوية في الأرواح. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يزيد بسرعة جميع الجهود الرامية إلى التعامل مع آفة فيروس الإيبولا.

وما فتئت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تشير إلى أنها خطة متكاملة شاملة تقوم على فكرة أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية. ولهذا السبب، فإننا ما زلنا نرى أن أفريقيا توفر حلولا أفريقية للمشاكل الأفريقية من خلال آليات مثل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. ويبذل القادة الأفارقة قصارى جهدهم من أجل كفالة السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق نشر القوات في الميدان وتوفير الموارد. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن نواصل تعزيز التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ولا نزال ملتزمين بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل تشجيع وتعزيز الحوكمة الرشيدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحوكمة الشركات في أفريقيا. وقد أُبلغت الآن أن عدد الأعضاء قد ارتفع إلى ٣٤ في عام ٢٠١٤،

وتم استعراض ١٧ بلدا حتى الآن، ونظام التقييم الذاتي هذا فريدٌ من نوعه في العالم من حيث شفافيته ونطاقه، والفوائد الأساسية لا يمكن المغالاة في تأكيدها. ونحث على تقديم الدعم للبلدان التي تم استعراضها والتي وضعت خطط عمل وطنية.

وفي الختام، نحن ممتنون للسيد إبراهيم حسن مایاكي، كبير الموظفين التنفيذيين في وكالة التدريب والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على كل العمل الذي قام به هو والوكالة، ويواصلان القيام به. ويتعين علينا جميعا أن نفعل المزيد من أجل دعم العمل الذي يقوم به هو والوكالة، بوصفها هيئة فنية رئيسية تابعة للاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بتنسيق وتيسير تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية المحددة في أفريقيا.

وبالمثل، يتعين علينا ضمان تكييف جميع الجهود التي نبذلها لتتواءم مع تحقيق جدول أعمال ٢٠٦٣ وتدعمه. وما زلنا نقدر النهج المنظم لمنظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة بوصفها خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الأفريقي. وعلى وجه الخصوص، نحن نقدّر كثيرا استمرار العمل وأنشطة الدعوة والتعاون والتنسيق والدعم من جانب مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومعاً، لا يزال بوسعنا – بل يجب علينا – تحقيق الكثير وصولا إلى أفريقيا التي نصبو إليها جميعا ولتحقيق واستدامة النمو في إطار القصة الجيدة لنهضة أفريقيا.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقول إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم في هذه الجلسة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لأنه حتى وقت قريب جدا، كنت في طوكيو حيث كنت أشارك مشاركة عميقة في الأنشطة المتعلقة بمسألة التنمية الأفريقية من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا ووضع إطاره للمساعدة الإنمائية بصفتي المدير العام للشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية. لذا، أشعر بأنني محظوظ جدا وبالارتياح لأن الجهود التي نبذلها من خلال عملية مؤتمر طوكيو مُشار إليها على النحو الواجب وبشكل مناسب في تقرير الأمين العام (A/69/161) عن الشراكة الجديدة. وجاء في الفقرة ٥٨ أن الاجتماع الوزاري الأول لمؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في ياوندي في أيار/مايو، أقر مصفوفة تنفيذ واسعة النطاق تشمل ٦١٧ مشروعا محددا وتبرهن على استعداد ورغبة المجتمع الدولي في العمل من أجل التنمية في أفريقيا.

ولم يكن المؤتمر الخامس، الذي عقد في حزيران/يونيه، مجرد مؤتمر عن الأموال والأرقام. وعندما أقول الأموال والأرقام، فأنا أشير إلى أمور من قبيل التزام اليابان بتقديم حزمة مساعدات من أجل أفريقيا تصل قيمتها إلى ٣٢ بليون دولار، وذلك باستخدام الموارد الخاصة والعامة، خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، والتي نفذت اليابان منها بالفعل ما يعادل قيمته حوالي ٦ بلايين دولار. وبدلا من التركيز على هذه الأموال والأرقام فحسب، لا بد من الإشارة إلى أن مؤتمر طوكيو الدولي الخامس قد حشد إرادتنا السياسية الجماعية ووضع إطارا قويا للسياسات ستتقاسمه البلدان الأفريقية واليابان والمجتمع الدولي. ويقر إطار السياسات هذا بأولوياتٍ أساسيةً ثلاث. أولاً، بناء الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية أمران أساسيان للنمو الاقتصادي في أفريقيا. وثانيا، ينبغي جعل الزراعة نشاطا مربحا، أي أن ثمة حاجة إلى تطويرها لتتجاوز توفير احتياجات العيش على الكفاف صوب كفالة الاعتماد على الذات اقتصاديا: ازرع كي تكسب أكثر مما تزرع لتأكل؛ وثالثاً، ينبغي تشجيع التجارة والاستثمار في القطاع الخاص، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية.

ولذلك، يسعدني كون تلك الأولويات مجسدة في تقرير الأمين العام على النحو المناسب. وأود أن أعرب عن تقديري للعمل الشاق الذي اضطلع به وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، السفير ماجد عبد العزيز، بالإضافة إلى كبير الموظفين التنفيذيين في وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، السيد إبراهيم حسن مایاکي. علاوة على ذلك، أود أن أشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا في مجال التنمية الأفريقية، والذي يشمل تحقيق السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، عقد رئيس وزراء اليابان شينزو آبي في نيويورك الشهر الماضي مؤتمر قمة مائدة مستديرة مع رؤساء سبع من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بشأن تحسين الهياكل الأساسية في أفريقيا.

ونعيد التأكيد على مبدأ آخر لمؤتمر طوكيو الخامس: إن تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل من الشروط الأساسية المسبقة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في أفريقيا. وعلى النحو المبين في مناقشة أسباب الصراع الواردة في تقرير الأمين العام (A/69/162)، وعلى الرغم من التقدم الهام جدا الذي أحرز في جميع أنحاء القارة ككل، هناك العديد من الحالات التي تبعث على القلق لصراعات ناشئة أو جارية في أفريقيا. وتتشاطر اليابان القلق الشديد إزاء هذه المسائل، وهي تبذل جهودها الخاصة في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، التزمت اليابان بتقديم مبلغ بليون دولار على مدى خمس سنوات من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية في منطقة الساحل. وقدمنا بالفعل أكثر من ٢٢٠ مليون دولار. فغياب السلام والاستقرار، إذا لم تتم استعادتهما بصورة سليمة، يمكن أن يؤدي إلى انتكاس التقدم الكبير الذي تحقق في مجال التنمية في أفريقيا، مما يجعل تحقيق هدفنا المتمثل في القضاء على الفقر أكثر صعوبة، ليصبح في نهاية المطاف عبئا ثقيلا على المجتمع الدولي. وهذا يعني أن علينا أن نقوم بعمل سريع لوضع حد للنزاع، ووقف تدهوره واستعادة السلام والاستقرار.

ويشجعني كثيراً تقرير الأمين العام، ومناقشته لأسباب النزاع وإقراره بأن البلدان الأفريقية تعزز جهودها لمعالجة هذه المسألة. وأود أن أرحب بالجهود القوية للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في سياق تعزيز الهيكل الأفريقي للسلم والأمن. ويدلل ذلك الجهد على الملكية الأفريقية، والمبدأ الأساسي لعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وتعلق اليابان أهمية كبيرة على دور المؤسسات الإقليمية في التنمية الأفريقية في مجال السلام والاستقرار.

لقد قلت إن العمل السريع مهم جدًا، وينسحب ذلك أيضا على القطاع الصحي. وترى اليابان أن الأزمات الصحية الناشئة، مثل تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا حالياً، تهدد الرفاه والتنمية في أفريقيا بشكل خطير، وينبغي معالجتها فوراً وبشعور كبير بالإلحاح. وفي الحدث الرفيع المستوى بشأن الاستجابة لتفشي مرض فيروس إيبولا، الذي عقد خلال أسبوع المناقشة العامة في الدورة التاسعة والستين، تعهد رئيس الوزراء آبي بتقديم مساعدة إضافية بقيمة ٤٠ مليون دولار من أجل تعزيز التدابير المعلن عنها بالفعل. وقد خصصت اليابان فعلاً ٢٢ مليون دولار من قيمة ذلك التعهد للمنظمات الدولية ذات الصلة، وتنظر حالياً في كيفية تخصيص الثمانية عشر مليون دولار المتبقية.

أود أيضا أن أتطرق إلى موضوع آخر للنقاش اليوم: الملاريا. وإننا نرحب بالتقدم الكبير المحرز في الاستجابة لمرض الملاريا في العديد من البلدان. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء استمرار ارتفاع عبء المرض في عدد من البلدان. وقد أعلنت اليابان في العام الماضي أنها ستقدم مساهمة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار في السنوات القادمة، بدءاً من عام ٢٠١٤. ونعتقد أن

مساهمتنا في الصندوق العالمي من شأنها أن تدعم بقوة جهود الدول الأفريقية لمكافحة الملاريا.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن تقديرنا الكبير ودعمنا القوي لأنشطة أسبوع أفريقيا. هناك الكثير من المواضيع والقضايا البالغة الأهمية التي يجري تناولها، ولكن أود التشديد على أهمية القدرة على الصمود فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، بما في ذلك الجفاف والفيضانات في أفريقيا. واليابان ستستضيف المؤتمر العالمي الثالث للحد من الكوارث في آذار/مارس ٢٠١٥. وأود أن أدعو الحضور من جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان الأفريقية، للمشاركة على أعلى مستوى ممكن.

السيد نارانغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتياز للهند أن تشارك اليوم في هذه المناقشة الهامة بشأن تنمية ورفاه أفريقيا.

وكتعبير مشترك عن الرؤية الجماعية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية لأفريقيا، حققت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تقدماً جديراً بالثناء. والهند تولي أهمية كبيرة للهدف الرئيسي لتلك الشراكة، أي تحقيق النمو الاقتصادي العريض القاعدة والعادل الذي يسمح لأفريقيا بالحد من الفقر والاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو أفضل.

لقد حققت أفريقيا تقدماً مثيراً للإعجاب في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، حتى وإن ظل التقدم متفاوتاً أو متعثراً. فما زال العديد من الأهداف والغايات لم يتحقق، ولا بد من بذل جهد متجدد وإعطاء دفعة أخيرة في السنة النهائية من أجل التغلب على التحديات. وإذ يتفاوض المجتمع الدولي بشأن خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نعتقد أن الوقت قد حان لكي نجدد التزامنا بشكل جماعي بإيلاء الأهمية القصوى لمصالح أفريقيا. فاحتياجات أفريقيا وأولوياتها يجب أن تكون في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا غنى عن النمو الاقتصادي المستدام والقوي والشامل من أجل القضاء على الفقر، وبالتالي فهو هدف مركزي من أهداف السياسات العامة أيضاً. ويبين أحد تقارير الأمين العام بشأن ذلك البند من جدول الأعمال (A/69/161) أن النمو الأفريقي الكلي ارتفع بنسبة ١ في المائة أسرع من المتوسط العالمي في عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، يتوقع منشور ”التوقعات الاقتصادية لأفريقيا“ لعام ٢٠١٤ أن يستعيد النمو الاقتصادي في أفريقيا مستوى ما قبل الأزمة حيث كانت النسبة ٦,٥ في المائة. وهذا أمر نرحب به. ومع ذلك، ينبغي أن يسترد النمو الاقتصادي عافيته بشكل كبير لكي يتسنى لأفريقيا إحداث أثر مستدام في مستويات الفقر.

واستمرار وتعزيز الدعم لأولويات الشراكة الجديدة من قبل المجتمع الدولي أمر حيوي الأهمية للحفاظ على زخم ذلك النمو. وثمة حاجة لزيادة حجم الاستثمارات في البنية التحتية، الاقتصادية والاجتماعية على السواء، وفي القدرة الإنتاجية للتنمية الصناعية. وهذا أحد المجالات ذات الأولوية لشراكة الهند مع أفريقيا أيضاً.

ويشير تقرير الأمين العام بشكل صائب إلى أن الشراكة العالمية المعززة والمستدامة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لأفريقيا للحفاظ على المكتسبات التنموية الأخيرة، وتسريع التقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن يفي المجتمع الدولي بالالتزامات التي تعهد بها في أقرب وقت ممكن. وفي حين سجلت عمليات صرف المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠١٣، فإن حصة أفريقيا في مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت لم تتغير، والمستويات العامة للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما نعرف، لا تزال أدنى بكثير من علامة ٠,٧ في المائة.

إن قضية استدامة الديون، التي تحتل مركز الصدارة في المناقشات خلال دورة الجمعية العامة هذه، هي مصدر قلق

بالغ لأفريقيا. ويشير تحليل صندوق النقد الدولي إلى أن قرابة ٢٠ في المائة من البلدان الأفريقية عرضة لمخاطر عالية لتراكم الديون. وفي هذا السياق، فإن ولاية القرار ٣٠٤/٦٨ لوضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية تكتسي أهمية خاصة.

ومناقشة اليوم تأتي في وقت تواجه فيه بلدان في أفريقيا ما وصفته منظمة الصحة العالمية بأقسى حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة وأكثرها حدة في العصر الحديث. والتحدي الخطير والتهديد الذي يشكله انتشار فيروس الإيبولا الفتاك في غرب أفريقيا يتطلب العمل العاجل والمنسق من قبل المجتمع الدولي.

والهند لديها سجل حافل من المشاركة الفعالة في الجهود المتعددة الأطراف لمعالجة حالات الطوارئ في مجال الصحة العمومية، كما هو الحال في استجابتنا لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قبل عقد من الزمن في أفريقيا وآسيا. وفي الأزمة الحالية، قدمت الهند مساعدات مالية فورية لثلاثة من البلدان المتضررة – سيراليون وليبريا وجمهورية غينيا – كما قدمت مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لمنظمة الصحة العالمية لتوسيع نطاق جهودها. وفي وقت لاحق، أتبعت الهند ذلك بمساهمة قدرها ١٠ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالتصدي لفيروس إيبولا الذي أنشأه الأمين العام إلى جانب مبلغ إضافي بقيمة مليوني دولار لشراء معدات وقائية لمواجهة فيروس إيبولا.

وتقرير الأمين العام بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/69/161) يؤكد استمرار نمو مشاركة أفريقيا وتعاونها مع الهند. وقد اتسع نطاق الاستثمارات الهندية في أفريقيا إلى حد كبير، وكما يؤكد التقرير، فإن ذلك يحقق فوائد للاقتصاد الأفريقي في قطاعات متنوعة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصناعة السيارات، والمواد الصيدلانية والهندسة والطاقة والمواد الكيميائية، على سبيل المثال لا الحصر. وشراكة الهند مع أفريقيا اليوم متعددة الأوجه. والأهم من ذلك، أن تلك الشراكة تتواءم مع أولويات التنمية وخرائط الطريق الخاصة لأفريقيا.

وقد حققت تجارة الهند مع أفريقيا زيادة قوية بلغت نسبتها ٣١,٨ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، وقدرت هذه التجارة، تراكمياً بأكثر من ٧٢ بليون دولار في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ويقدر حجم الاستثمارات الهندية في أفريقيا بأكثر من ٣٥ بليون دولار. وخلال العقد الماضي، قدمت الهند ما تزيد قيمته على ٦,٧ بليون دولار من الحدود الائتمانية التيسيرية للدول الأفريقية، وهو ما يشمل في واقع الأمر أكثر من ثلثي إجمالي الحدود الائتمانية التي تقدمها الهند. وقد استفاد آلاف الطلاب والخبراء الأفارقة في العام الماضي من مرافق التدريب في الهند بموجب برامج مختلفة، منها البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي. وخلال نفس الفترة، أنشئ عدد من مؤسسات بناء القدرات، وهناك عدد آخر من المؤسسات قيد الإنشاء حالياً.

والهند أيضا أحد المساهمين بشكل مطرد في صون السلم والأمن في القارة الأفريقية منذ عام ١٩٦٠. وفي الوقت الحاضر، ينتشر أكثر من ٥٠٠ ٦ من حفظة السلام الهنود في أفريقيا. وعلى مر السنين، فإن التزام الهند بالمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا قد ساعد العديد من البلدان الأفريقية في التغلب على النزاعات فيما بين الدول وداخل الدول، وعلى ضعف المؤسسات والاقتصادات المنهارة، إلى جانب المساعدة في إعادة توطين الملايين من المشردين داخليا.

ختاماً، اسمحوا لي أن أكرر التزام الهند الملزم بتعميق شراكتها مع أفريقيا وتعزيزها بغية تحقيق الأولويات الإنمائية التي تحددها البلدان الأفريقية في إطار الشراكة الجديدة من أجل

تنمية أفريقيا. وستولي الهند أيضا اهتماماً كبيراً لمصالح أفريقيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد الناكوع (ليبيا): في البداية، أود أن أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام على تقاريره (A/69/161 و A/69/162 و A/69/163) المقدمة بشأن بند جدول الأعمال موضع النقاش. كما أتقدم بالشكر لسعادة السفير ماجد عبد العزيز، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، والسيد المدير التنفيذي لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على كل ما يبذلونه من جهود لصالح القارة الأفريقية. كما أعبر عن تضامن وفد بلادي مع ما جاء في بيان ملاوي باسم المجموعة الأفريقية.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي انطلقت منذ أكثر من عقد مضى، تعد أحد الأدوات الرئيسية التي تؤكد التزام قادة أفريقيا ودولها بالعمل من أجل النهوض بها من خلال شراكة حقيقية تعمل على تحقيق رؤية أفريقيا قارة متقدمة ومتطورة تحقق العيش الكريم لأبنائها، وتسهم في السلم والأمن العالميين.

وعلى الرغم مما تحقق من تقدم خلال السنوات الماضية من خلال دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في تحقيق جزء كبير من الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن القارة لا زالت تواجه تحديات كثيرة أعاقت قدرتها على تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بالصورة الكاملة، وخاصة في مكافحة الفقر وفي مجال الصحة وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي المناسبة وتوفير الطاقة.

وبالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها قارة أفريقيا – سواء في تحقيق ما تبقى من الأهداف الإنمائية للألفية أو في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ستكون محور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ – فإن الأمر يتطلب أن تفي الدول المتقدمة النمو بما تعهدت به خلال المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة تجاه القارة الأفريقية، ودعم البلدان الأفريقية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ومساندتها على اجتذاب الاستثمارات، والعمل على إشراك القطاع الخاص بفعالية، وتيسير نقل التكنولوجيا، خاصة في القضاء على الفقر الذي يظل الهدف المهم والضاغط والعاجل. ولذلك، لا بد من بذل المزيد من الجهود لزيادة الإنتاج الزراعي، تمشياً مع إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي، وإعادة ترتيب أولويات الاستثمار في الزراعة من أجل تحفيز الاستثمار الخاص، وتوفير التكنولوجيات الخاصة لإنتاج الغذاء والحرص على توفيره لكل سكان القارة بالكم والكيف المناسبين.

ولا يفوتني أن أشير في هذا المقام ونحن نتحدث عن التنمية، التي يشكل الإنسان أداتها وغايتها، إلى خطورة الوضع الصحي في القارة الأفريقية من تفشي الأمراض المعدية وغير المعدية، وبالخصوص مرض إيبولا الفتاك، الذي يقدر المختصون بأن ١٠ ٠٠٠ شخص قد يصابون به أسبوعياً في غرب أفريقيا، مما يعني أن خطراً كبيراً قد أصبح يهاجم سكان أفريقيا ويوشك أن يتسلل إلى بلدان كثيرة في العالم، في وقت تعجز أفريقيا، بإمكانياتها المتواضعة، عن مواجهته. لذلك، فإن الحاجة أصبحت ضرورية وعاجلة وملحة لمواجهة هذا الوباء عالمياً، وتجنيد كافة إمكانيات الدول المتقدمة تكنولوجياً في مواجهته قبل أن يفتك بسكان القارة الأفريقية وينتشر في العالم.

فيما يخص السلام والأمن في أفريقيا، هناك حاجة إلى زيادة التعاون المؤسسي مع أفريقيا، ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام ومعالجة آثار النزاعات بعد انتهائها، وحقوق الإنسان، ودعم إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح، وتوطيد الديمقراطية وترسيخ سيادة القانون والحكم الرشيد لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في أفريقيا.

وفي الختام، يؤكد وفد بلادي أن ليبيا – رغم الظروف الأمنية السيئة التي تمر بها وانعدام الاستقرار وتوقف عجلة

الاقتصاد والتنمية، إلا أنها تؤكد على أنها ستعمل بكل فعالية – حال تعافيها – مع الدول الأفريقية لأجل الدفع بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا الهادفة إلى تحقيق التقدم والنمو والازدهار للبلدان الأفريقية من خلال التنسيق والعمل المشترك، والالتزام باتفاقيات التعاون المبرمة مع العديد من البلدان الأفريقية، حتى تستكمل القارة الأهداف الإنمائية للألفية، وتهيئ نفسها للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، خاصة وأنها قارة تزخر بالموارد البشرية الشابة والموارد الطبيعية الهائلة التي تمكنها، إذا ما أحسن توظيفها وتهيئتها، من تحقيق رؤيتها الطموحة في أن تكون قارة متقدمة وقادرة على الإسهام بشكل إيجابي في تقدم البشرية واستقرارها وسعادتها ورخائها.

السيد بن حمادي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة المهمة. وأرحب ترحيباً حاراً بالسيد إبراهيم حسن مایاكي، كبير الموظفين التنفيذيين لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وترحب الجزائر بتقرير الأمين العام بشأن النيباد (A/69/161) والرؤى التي يقدمها. كما نود أن نشكر مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا وفريقه الماهر والمتفاني، الذي يترأسه وكيل الأمين العام السفير ماجد عبد العزيز، على عملهم القيم في تعزيز الدعم الدولي لتنمية أفريقيا، وذلك بفضل جهود المكتب في الدعوة والعمل التحليلي.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لملاوي باسم المجموعة الأفريقية.

لقد انطلقت فكرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في أبوجا في عام ٢٠٠١ في إطار النهضة الأفريقية، استنادا إلى أن من الضرورة السياسية أن يعتمد الأفارقة على أنفسهم بشكل أساسي كي يتسنى لهم انتشال القارة من براثن الفقر ووضع حد لتهميش أفريقيا وتخلفها عن ركب عملية العولمة. ولذلك الغرض، فقد وضعت الشراكة الجديدة مسائل السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتمكين المرأة والإدارة الاقتصادية السليمة في صلب أهداف التنمية المستدامة. وإذ تسلّم بالصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ما برحت تواجه التنمية في أفريقيا على مدى عقود من الزمن، فإن الشراكة الجديدة إنما هي أيضا تعبير عن عزم أفريقيا على إنشاء شراكة جديدة ترتكز على مبادئ القيادة الأفريقية، وعلى الملكية الأفريقية قبل كل شيء.

وإذ بات المجتمع الدولي على وشك الشروع في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن من الأهمية بمكان إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا في هذه العملية. ومن جانبه فقد اعتمد الاتحاد الأفريقي بصورة ناجحة ومنذ ما يزيد على العام، الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على التأكيد مجددا على مبادئ مؤتمر ريو، وخصوصا المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، فقد كرر الموقف الأفريقي المشترك أيضا التأكيد على مبادئ الحق في التنمية والإنصاف والمساءلة والمسؤولية المتبادلتين. وسيكفل الموقف المشترك أيضا توفير حيز لوضع سياسات عامة وبرامج لأفريقيا على الصعيد الوطني، بما في ذلك تقديم الدعم اللازم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. علاوة على ذلك، وباعتماد السلام والأمن بوصفهما الركيزة الخامسة – بغية تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع على نحو لا يستبعد فيه أحد حقا – فإن الموقف الأفريقي المشترك يولي أيضا اهتماما خاصا إلى السكان الذين يعيشون في الدول التي تشهد مستويات عالية من العنف أو هي في مرحلة التعافي منه.

وبعد مرور عقد من الزمان على تنفيذ الشراكة الجديدة، بوصفها برنامجا للاتحاد الأفريقي، فقد أسفرت هذه الشراكة عن العديد من النتائج المشجعة. وأدى تعزيز البنية التحتية، باعتبارها قوة دافعة للتنمية وتحقيق التكامل في أفريقيا، إلى

اعتماد رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا في عام ٢٠١٠ .

وفيما يتعلق بتنفيذ المشروع الذي أطلق بمبادرة الجزائر بهدف إكمال الطريق الرئيسي العابر للصحراء وخط أنابيب الغاز الذي من شأنه أن يربط بين الجزائر ونيجيريا، فإن من دواعي سرورنا أن نلاحظ أن كفالة توفير مبلغ ٤٠ مليون دولار لتمويل الطرق الفرعية الناقصة ضمن مشروع الطريق الرئيسي، والتي تغطي أكثر من ٥٠٠ ٤ كيلومتر، ستجعل ممكنا إنجاز المشروع بحلول عام ٢٠١٦ ونلاحظ مع الارتياح أيضا، أن مكوّن الألياف الضوئية في المشروع، الذي يربط بين الجزائر والنيجر ونيجيريا، قد شهد إحراز تقدم كبير نتيجة لإنجاز نسبة ٦٠ في المائة من المشروع. وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم كبير أيضا في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي يهدف إلى تحقيق معدل نمو بنسبة ٦ في المائة في القطاع الزراعي بتخصيص نسبة ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية لذلك الغرض. واليوم فقد التزم ٤٥ بلدا بتنفيذ برنامج التنمية الشاملة لأفريقيا، واعتمد منها ٣٩ بلدا بالفعل خططا وطنية للاستثمار الزراعي.

وبالرغم من التقدم المحرز في تسريع النمو وتحقيق التنمية الاجتماعية خلال العام الماضي، فإنه لا تزال هناك تحديات قائمة، بما في ذلك التقدم المحدود المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعليه، فإن من الأهمية بمكان استمرار تقديم الدعم الدولي، إن كان لأفريقيا أن تفي بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك، عبر شراكة عالمية للتنمية. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا ندعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها إزاء أفريقيا، بما في ذلك، ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، التي شهدت انخفاضا بنسبة ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. ومن الضروري أن يسهم جميع أصحاب المصلحة في الدفع بقوة نحو تحقيق التنمية في أفريقيا، بوصفها المنطقة الوحيدة التي لا يرجح بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فيها بحلول عام ٢٠١٥ .وفي ذلك السياق، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام (A/69/163) عن استعراض تنفيذ الالتزامات إزاء التنمية في أفريقيا، إذ أنه من المرجح أن يشجع الجهود الرامية إلى تنفيذها بصورة كاملة.

ونحن ندرك جيدا أنه لا يمكن تحقيق الرخاء في العالم، دون تحقيقه في أفريقيا. ويجب استكمال الجهود الأفريقية الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وإيجاد فرص العمل وكفالة تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق استمرار تقديم الدعم من قبل شركائنا الإنمائيين الدوليين. وإذ يواصل المجتمع الدولي العمل على وضع خطة جديدة للتنمية، فإن من شأن كفالة إدراج الاحتياجات والأولويات الأفريقية بصورة كاملة في الجهود التي يبذلها، أن يمضي شوطا طويلا نحو تعزيز التقدم الذي أحرزته القارة، في ذات الوقت الذي يواصل فيه تعزيز المكاسب الإنمائية التي حققتها مؤخرا.

السيد تومو مونثي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به سفير ملاوي باسم المجموعة الأفريقية.

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام على جودة التقارير التي يتم النظر فيها في إطار بنود جدول الأعمال لهذه الجلسة (A/69/161 و A/69/162 و A/69/163).

وفيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإنه ينبغي أن نؤكد على أن مناقشة اليوم تجري في سياق يشهد عمليات متنوعة وعلى نطاق واسع تلقي بتأثيرها على التنمية في أفريقيا. أولا، أود أن أشير إلى الاختتام الناجح لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي نوه إليه التقرير بحق، كما نوهت إليه التقارير الأخرى المتعلقة بحالات بعينها في البلدان الأفريقية، فضلا عن بيان السياسة العامة بشأن احتياجات التنمية الأفريقيه والشراكة

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وينبغي أن أشير أيضا إلى نشر تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315)، الذي يشدد على ضرورة الوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بالتمويل، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية في أفريقيا.

ويؤكد الأمين العام بحق، أن نشر تقريره عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قد تم بالتزامن مع مؤتمر قمة داكار لتمويل البنية التحتية في أفريقيا، الذي عقد في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه، والذي اعتمد المشاركون فيه برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية الإقليمية ذات الأولوية. ويشير الأمين العام أيضا إلى الإعلان الرسمي الذي اعتمد في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الحادي والعشرين المعقود في ٢٦ أيار/مايو بغرض الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة، والذي حددت فيه الأولويات الرئيسية لبرنامج التنمية في أفريقيا في الخمسين عاما المقبلة، مع التركيز بصفة خاصة على التصنيع.

وأود أن أعلّق على مسألتين بالغتي الأهمية بالنسبة للتنمية في أفريقيا: البنية التحتية والتصنيع. إن قصور البنية التحتية يمثّل أحد أكبر التحديات التي نواجهها، نظرا لأنه يقوّض بشكل خطير تحقيق التكامل في أفريقيا، وينتقص من قدرتها التنافسية في السوق العالمية. ويعوق ذلك العجز أيضا الجهود الإنمائية وتلك الرامية إلى إدماج أفريقيا في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالتعجيل بتنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الذي أطلق في عام ٢٠١٠ بوصفه إطارا استراتيجيا لتطوير البنية التحتية على الصعيدين الإقليمي والقاري. مع ذلك، وكما شدد عليه تقرير الأمين العام، فإن تمويل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا لا يزال يمثّل تحديا.

وفي ذلك الصدد، أرحب بالمبادرة الرئاسية المعنية بتطوير البنية التحتية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتنشئ هذه المبادرة إطارا نموذجيا للسياسات العامة المعنية بمشاريع البنية التحتية الأقاليمية ذات الأولوية التي تعهّد بها على الصعيد الشخصي سبعة من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية. ومن ذات المنطلق، يقترح برنامج عمل داكار التعجيل بتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرائدة. وفي الختام، يسرّني أن أشير إلى إطلاق مصرف التنمية الأفريقي لمبادرة أفريقيا ٥٠ الهادفة إلى جمع ما يربو على ١٠٠ بليون دولار من كلا القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية الإقليمية ذات الأولوية على نطاق القارة على مدى الخمسين عاما القادمة.

وفيما يتعلق بالتصنيع، يرى وفد بلدي أن من الضروري أن يسفر التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية عن توفير قيمة مضافة إلى جانب تحقيق التنوع الاقتصادي. فالتصنيع يمثل أداة قوية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة بطريقة تؤدي إلى توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق، ومن ثم انتشال الملايين من الأشخاص من هوة الفقر.

وكما شددت العديد من التقارير، فإن الطابع المنغلق للاقتصادات الأفريقية يميل إلى التركيز على النشاط الاقتصادي في قطاع التعدين وإنتاج المواد الخام، دون أن يكون لذلك أي تأثير حقيقي على القطاعات الأخرى. في ذلك السياق، وفيما يخص أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد لاحظ تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة أن الاستثمار المباشر الأجنبي يركز على الصناعات الاستخراجية بشكل أساسي، وأن له أثرا محدودا للغاية على بقية القطاعات الاقتصادية. وتسفر تلك الحالة عن توفير فرص عمل قليلة جراء توجيه الثروة إلى القطاعات الغنية بالموارد الطبيعية، ومن ثم تؤدي إلى زيادة عدم المساواة، وتسهم في الاضطرابات الاجتماعية.

وفي سبيل التغلب على هذه المشكلة، فليس ثمة خيار آخر أمام أفريقيا سوى التصنيع وبناء قدرتها الإنتاجية. غير أن التسليم بتلك الحقيقة في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، وفي تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة يبعث الأمل. فمن شأن التصنيع أن يساعد البلدان الأفريقية على تعزيز تعبئة الموارد المحلية عن طريق إنشاء نظم إدارة الثروة والضرائب التي يمكن أن تساعد بدورها على تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى.

وبالنظر إلى ما تقدم، فإنه ينبغي دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز النسيج الصناعي والأولويات القارية المحددة في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

ونشعر بالارتياح إلى إدماج أولويات الشراكة الجديدة في برامج التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية. وبالإشارة إلى الكاميرون على وجه التحديد، فقد اُتخذت العديد من المبادرات في غضون الإثني عشر شهرا الماضية. وسأكتفي بذكر بعض الأمثلة فقط.

فيما يتعلق بالزراعة، فقد أقرت حكومة الكاميرون قبل بضعة أشهر خطتها الوطنية للاستثمار الزراعي التي تسعى إلى استثمار ما يربو على ٦,٥ بليون دولار في مجال التنمية الزراعية على مدى فترة سبع سنوات. وتسعى الكاميرون إلى جمع نسبة ٥٨ في المائة من ذلك المبلغ اعتمادا على جهودها الذاتية، وفقا للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الذي وقّعنا عليه في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي سياق تنفيذ ذلك البرنامج، فقد أنشأت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا شراكة مع جامعة دسشانغ في الكاميرون بهدف تنظيم عمليات التدريب وبناء القدرات في مجال إدارة المخاطر الزراعية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وبالمثل، تأتي الكاميرون بين ستة بلدان أجرت دراسة عن أفضل الممارسات في مجال تكييف النظم الزراعية مع تغير المناخ.

علاوة على ذلك، وفي مجال المساواة بين الجنسين، فإن الكاميرون إحدى خمسة من البلدان الأفريقية التي أطلقت برنامجا مدته خمسة أعوام لدعم الجهود المبذولة بشأن المسائل الجنسانية وتغير المناخ والزراعة.

وفيما يتصل بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ما فتئت الكاميرون تواصل دورها النشط في خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك من خلال المبادرة الأفريقية بشأن المؤشرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، والتي تمثل الكاميرون أحد روادها.

وفيما يتعلق بالصحة، تشارك الكاميرون في المرحلة الثانية من المشروع المعني بتدريب الممرضات والقابلات في أفريقيا، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في تحسين مهارات الممرضات والقابلات في مستوى الدراسات العليا، وخصوصا في مستوى درجة الماجستير المهني.

وفيما يخص التكامل دون الإقليمي، فقد استضافت الكاميرون في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الدورة الخامسة لآلية التنسيق دون الإقليمية بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في وسط أفريقيا. وقد تمت الموافقة في تلك الاجتماعات على ١١٦ مشروعا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ في المجالات التالية: تطوير البنية التحتية والحوكمة والسلام والأمن والتنمية الصناعية والتجارة والوصول إلى الأسواق والزراعة والأمن الغذائي والعلم والتكنولوجيا ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعمالة والتدريب وتحسين الأطر المؤسسية من أجل التنمية.

وتحيط الكاميرون علما بتحليل الأمين العام للدعم الدولي من أجل التنمية الأفريقية. واستنادا إلى تقريره فقد ”كانت استجابة المجتمع الدولي متباينة“(A/69/161، الفقرة ٥٢).

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فالبرغم من أن الأرقام الأولية تشير إلى زيادة بنسبة ٥ في المائة في المساعدة المقدمة إلى أفريقيا، فإن قارتنا لا تتلقى سوى نسبة ٣٨ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، الأمر الذي وصفه الأمين العام بأنه لم يمتثل للالتزام المعلن بشأن إعطاء الأولوية لأفريقيا في توزيع هذه المساعدة. وعلاوة على ذلك، فإن الالتزامات التي تعهدت بها مجموعة البلدان الثمانية في غلينيغلز في عام ٢٠٠٥ بمضاعفة قيمة المساعدة المقدمة إلى أفريقيا ما تزال أبعد ما تكون عن الوفاء بها.

وأدى عبء الديون إلى تقويض جهود البلدان النامية المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل خطير. وقد تم تنفيذ العديد من المبادرات حتى الآن بهدف حل هذه المشكلة، من قبيل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وبالرغم من التأثير الإيجابي لتلك المبادرات، فإننا نتشاطر رأي الأمين العام القائل بأن الإعفاء من الديون وحده ليس علاجا سحريا للمشاكل الإنمائية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي حين يمثّل ذلك شرطا ضروريا، فهو لا يزال غير كاف، ويقتضي الأمر تقديم مساعدة إضافية في مجالي تمويل التنمية وبناء القدرات على حد سواء.

ويكتسي وصول أفريقيا إلى الأسواق العالمية والتجارة العادلة أهمية قصوى بالنسبة للقارة. وكما ورد في في الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية

”فإن هناك ضرورة إلى بذل الجهود الإيجابية اللازمة لكفالة حصول البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، على نصيبها من النمو في التجارة الدولية، بما يتفق واحتياجات تنميتها الاقتصادية“.

علاوة على ذلك، فقد حُددت التجارة الدولية على أنها أحد المجالات الأساسية الستة التي تستطيع البلدان النامية بواسطتها تعبئة التمويل من أجل التنمية. وتشير الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ إلى التجارة الدولية بوصفها قوة دافعة للتنمية وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد. ومع ذلك، فإن الحالة الراهنة لا تزال مسألة تثير قلقا بالغا بالنسبة لأفريقيا، التي لا تزيد حصتها على ٣ في المائة من سوق الصادرات العالمية.

ونرحب باعتماد أول اتفاق تجاري متعدد الأطراف توافق عليه منظمة التجارة العالمية بمناسبة المؤتمر الوزاري التاسع الذي عقد ببالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويحدونا الأمل في أن تكون الأحكام المتعلقة بتيسيره مفيدة لأفريقيا بسبب انخفاض الرسوم الجمركية التي قد تنشأ عنه. ومع ذلك، فإن وفد بلدي لا يزال يرى أن جولة الدوحة، المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢١٠٥ يجب أن تضمن نظاما تجاريا مؤاتيا للتنمية بهدف الحد من التدابير التي تخلّ بالتجارة؛ وتحسين فرص وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق؛ وبناء القدرات التجارية، بما في ذلك عن طريق تنويع الصادرات؛ وأخيرا، من أجل تطوير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي بكلمة عن دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وترحب الكاميرون بتعزيز آلية التنسيق الإقليمية لمنظمات ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا من أجل دعم الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ونظام المجموعات. ومما يثلج الصدر، كما ذكر بذلك تقرير الأمين العام، أن نرى أن الدورة الخامسة عشرة للآلية، التي عقدت في أبوجا في آذار/مارس، قد أبرزت الحاجة إلى تكييف كل المجموعات

في الآلية لتتلاءم مع الرؤية الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي، والخطط الاستراتيجية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وجدول أعمال ٢٠٦٣.

وتلاحظ الكاميرون، مثلما أشار إليه الأمين العام في الفقرة ١٧ من تقريره (A/69/163)، أنه لم يكن هناك وقت كاف للطريقة المستخدمة في الاستعراض الأول من الاستعراضات التي تُجرى مرة كل سنتين، ولذلك ينبغي تنقيحها في المستقبل. وفي هذا الصدد، نكرر دعمنا القوي للدور الذي يؤديه مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي لا يزال بالغ الأهمية. وإنني واثق من أن تعزيزه، الذي تقرر بموجب القرار ٢٤٧/٦٨، سيساعد في جعل المكتب أكثر فعالية في الاضطلاع بولاياته. وليس لدينا أدنى شك في أنه سيفي بتوقعاتنا في تنفيذ القرار ٢٩٣/٦٦، وعلى وجه الخصوص، في تمكين آلية الرصد من أداء عملها على نحو مُرض بغية استعراض الامتثال للالتزامات التي قُطعت حيال تنمية أفريقيا. إن أسبوع أفريقيا، وهو الأسبوع الكامل الذي انقضى للتو، قد بيّن لنا جميعا ما يمكن أن يفعله مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. ونحن نشكره على ما يبذله من جهود.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٢٠١١ (د-٢٠)، المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، والمقرر ٤٧٥/٥٦، المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

السيد مایاكي (الاتحاد الأفريقي): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأفريقي.

يسرني أن أهنئ السيد سام كاهامبا كوتيسا بحرارة على انتخابه رئيسا للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. ونحن على ثقة من أن فترة ولايته ستشهد إعادة الاتزام على الصعيد العالمي بتحقيق السلام الدائم والتعاون والتنمية الشاملة.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تكتسي أهمية بالغة في الجهود التحويلية للقارة. وقد جدد القادةُ الأفارقةُ التصميمَ السياسي اللازم من أجل المساعدة في تحقيق التعجيل بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطار الاتحاد الأفريقي.

والأساس الذي يقوم عليه تجديد أفريقيا هو إصلاحات نظم الحوكمة في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي أنشئت في عام ٢٠٠٣. والآلية هي مركز تعميق الديمقراطية ونشر أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، مما يجسد الالتزام بتحسين الحوكمة بكل تشعباتها.

(تكلم بالفرنسية)

انضمت أربع وثلاثون دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي طواعية للآلية، وخضعت ١٧ دولة لاستعراض الأقران، والمرحلة الثانية من عملية الاستعراض جارية الآن.

(تكلم بالإنكليزية)

أما على الصعيد المؤسسي، فتجري إعادة تصميم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بإدماجها في الاتحاد الأفريقي، وإقامة تعاون وتآزر أقوى مع البرامج والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، فإن وضع أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران قد عُدل لتمكينها من أداء مهامها باعتبارها المؤسسة الأولى في أفريقيا فيما يتعلق بالحوكمة.

وتركّز وكالة الشراكة الجديدة، باعتبارها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي، على التنسيق الاستراتيجي لتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية في القارة. وأصبح ذلك الدور أكثر أهمية الآن في سياق جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ والموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وما زالت الشراكة الجديدة تتصدر تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وبإعلان عام ٢٠١٤ سنة الأمم المتحدة من أجل تحويل الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، فإننا نمضي قدُماً بإعلان مالابو الذي اعتمده مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤، ونضع استراتيجية لعام ٢٠٢٥. وبالإضافة إلى تكثيف جهودنا الرامية إلى زيادة تمويل الاستثمار في الزراعة بالمحافظة على تحقيق الهدف الذي وُضع في مابوتو والمتمثل في ١٠ في المائة من الإنفاق العام، لدينا إطار متين للمساءلة وتحقيق النتائج. وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء في التنمية، تنفذ الوكالة التابعة للشراكة الجديدة أيضا برنامجا للدعم في ما يتعلق بالزراعة الذكية مناخيا والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، أنشأنا منتدى تنسيق الزراعة الذكية مناخيا في أفريقيا، بالاشتراك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين والمنظمات غير الحكومية. والهدف النهائي هو بلوغ الغاية المتمثلة في ٢٥ مليون أسرة معيشية زراعية بحلول عام ٢٠٢٥.

ولا يزال تطوير الهياكل الأساسية يشكل عاملا مساعدا حاسما لتحقيق النمو المستدام

والشامل، في حين أن المشهد الاقتصادي الحالي يتيح فرصة فريدة لنتصدى جماعياً للعجز في الهياكل الأساسية. وبقيادة رئيس جمهورية السنغال السيد ماكي سال، وهو رئيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، عُقد في حزيران/يونيه مؤتمر قمة داكار المعني بتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا. وبدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ألهم مؤتمر القمة التاريخي تعبئة الاستثمار من أجل تشييد بنية تحتية عصرية، بدءا بـ ١٦ مشروعا محددا من خطة عمل الأولويات لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

واستنادا إلى برنامج عمل داكار، والمبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية، برئاسة السيد جاكوب زوما، رئيس جنوب أفريقيا، فإن الوكالة التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تركز على التعجيل بإعداد مشروع البنية التحتية والممرات الإنمائية بالتعاون مع صندوق أفريقيا ٥٠ للهياكل الأساسية، الذي يديره مصرف التنمية الأفريقي. والدعم الجماعي من القطاع الخاص الأفريقي في أفريقيا وجميع أنحاء العالم ضروري لزيادة فعالية الموارد الاستثمارية اللازمة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الإقليمية.

وعموما، واصلت الوكالة المعنية بالشراكة الجديدة تنسيقها البرنامجي عن طريق تصميم وتنفيذ استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤؛ والإطار الأفريقي لتنسيق الأنظمة الدوائية الذي يهدف إلى زيادة الحصول على الأدوية الفعالة العالية الجودة في الوقت المناسب من أجل تعزيز تنفيذ الخطة الأفريقية لصناعة الأدوية.

ومن الحيوي للسلام الدائم والاستقرار والتقدم والأمن أن يكون لأفريقيا الجديدة مكان في الساحة العالمية. ولن يتسنى لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تشكل عنصرا حفازا للجهود الأفريقية إلا إذا استرشد نهج البرمجة بأسره بفهم أن التنمية عملية تمكين واعتماد على الذات.

لكن التحديات الرئيسية لا تزال كثيرة في أفريقيا. ومن الأمثلة على ذلك تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا، الذي يفرض حتمية اتخاذ إجراءات عالمية موحدة والتضامن. إن الاستجابة السريعة والجماعية وجيدة التنسيق على صعيد السياسات حاسمة الأهمية، ولذا نرحب ببعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. يبين لنا ذلك التحدي أهمية

تعزيز قدرة نظم الصحة العامة في العديد من البلدان الأفريقية. ولا مبالغة في التأكيد على الأبعاد المتعددة القطاعات لمعالجة قضايا الصحة العامة، بما في ذلك الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإيبولا.

وفي هذا السياق، سوف يطلق الاتحاد الأفريقي جدول أعمال ٢٠٦٣ بصفته استراتيجية طويلة الأجل. كرست أفريقيا السنوات الخمسين الماضية لدحر الاستعمار والفصل العنصري. ويرى الاتحاد الأفريقي أن الـ ٥٠ سنة المقبلة ينبغي أن تركز على التحول الهيكلي والتنمية الشاملة للجميع لكي يحدث التغيير الاجتماعي والاقتصادي. ومع تحديد سبعة تطلعات ذات أولوية، فإن جدول أعمال ٢٠٦٣ هو دعوة إلى العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا.

والأهم من ذلك أن أفريقيا ستعمل مع المجتمع الدولي بشأن ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. والعامل الرئيسي هو وجوب أن تدعم الخطة العالمية الجديدة وتكمل أولويات أفريقيا الخاصة وجهودها الإنمائية. وعلى وجه الخصوص، فإن الهدف المتمثل في إنهاء الفقر المدقع من خلال نهج متعدد الأبعاد أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأفريقيا وأساسي لإنجاز وتنفيذ عقد ثان من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ونحن على اقتناع بأن التحول الاقتصادي الهيكلي سيساعد في قهر الفقر المدقع. إن الالتزام الآخذ في التطور بتعزيز وسائل التنفيذ وإقامة شراكات عالمية أقوى نهج حاسم تتبناه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. في الآونة الأخيرة، أيد زعماؤنا إنشاء منبر الشراكة العالمية لأفريقيا كآلية شاملة لشركاء القارة الدوليين الحاليين والجدد.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا للدعم الدولي المتواصل من جانب الدول الأعضاء والوكالات من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إن القيادة الملهمة والتوجيه الاستراتيجي لعمل الأمم المتحدة من جانب الأمين العام بان كي – مون أمر جدير بالثناء.

ونرحب بآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، التي اعتمدت بموجب القرار ٢٩٣/٦٦، لاستعراض إنجاز الالتزامات المعلنة تجاه تنمية أفريقيا، باعتبار ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح. ونلتزم بدعم الآلية من خلال التدابير التي وضعها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. واسمحوا لي أن أشكر وكيل الأمين العام السيد ماجد عبد العزيز، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعمهم القوي جدا.

وتلتزم وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بصفتهما مؤسستين رئيسيتين تابعتين للاتحاد الأفريقي، مجددا بالحفاظ على الشراكة والتعاون مع الأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

إن المرحلة الانتقالية التي سنشهدها ونحن ننتقل من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة متاحة أمام أفريقيا لتجديد قدراتها على التصدي للتحديات التي تواجه القارة والتحديات العالمية المشتركة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.